



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

**أثر إستخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة
المحاسبية المحوسبة**

(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)

The impact of computer use on the efficiency of the internal
control in computerized accounting systems

(An Empirical Study on some Sudanese banks)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون:

1. سعود عبدالمحسن ابايزيد احمد
2. صلاح الدين نجيب نورالدين سرير
3. عصام ابو قرجة ادريس التوم
4. محمد حيدر دفع الله العركي
5. محمد محمود صالح محمود

إشراف :

أ.د. هلال يوسف صالح

1437هـ - 2016م



الإستهلال

قال الله تعالى:

{ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ

رَقِيبٌ عَتِيدٌ }

صدق الله العظيم

سورة ق

الآية (16-18)

الإهداء

إلى التي رفع الله مقامها فجعل الجنة تحت أقدامها ، إلى التي أرنتني نور الحياة ، إلى التي صبرت عليا صبر
أيوب ، إلى التي كانت مدرستي وما زالت ، إلى التي نطق لساني إسمها قبل أن أتعلم الكلام ، إلى التي زرعت
فيا معنى الأمل والتفاؤل ، إلى التي يردد لساني الدعاء لها بأن يحفظها ويجعل الجنة مثواها

أمي أطال الله في عمرها

إلى الذي تعب ليرحني ومرض ليشفيني ، إلى الذي إشتعل رأسه شيبا لأكون اليوم ما أنا عليه ، إلى الذي رسم
على محياي الضحكة ونزع من عيناي الدمعة ، إلى الذي يراني صغيرا بقلبه وكبيرا في عينه ، إلى الذي أدعو
له ألا يحرمه الخالق التقدير من رائحة الجنة ولا من صحبة المصطفى

أبي أطال الله في عمره

إلى من أهداهم لي التقدير إلى دفي البيت وسعاده إخوتي وأخواتي ، إلى كل الأقارب صغيرا وكبيرا قريبا وبعيدا

إلى أعز الأصدقاء ، وإلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة

إلى كل أساتذة مشواري الدراسي

إلى كل من هو في القلب ولم يذكره القلم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي

الشكر والعرفان

قال تعالى { وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } النمل 19.

الشكر والمنة والحمد لله أولاً على ما هدى ووفق وسدد. فإني مدين بالشكر لكل من قدم إلي يد العون خلال مسيرة تعليمي من أساتذة وأقارب وأصدقاء، وارشدني في كتابة هذا البحث المتواضع فلهم مني الشكر والتقدير بعد شكر الله عز وجل.

الشكر والتقدير الى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين وأولهم أساتذتي الجليل أ. د. هلال يوسف صالح الذي اشرف على هذا البحث منذ أن كان فكرة وليدة ، وكانت توجيهاته مشكاة نور أنارت لنا طريق المعرفة ، وأخيراً ، أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.

مستخلص البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات ، ماهو اثر إستخدام الحاسب الألي في تحقيق رقابة داخلية فعالة ؟ ، ماهي التغيرات التي يحدثها إستخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية ؟ ، ماهي التغيرات التي يحدثها إستخدام الحاسوب في الانظمة المحاسبية المحوسبة ؟ .

تمثلت أهداف البحث في إظهار مفاهيم الرقابة الداخلية وانواعها ، إستخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية المحوسبة ، دراسة العوائق اللتي من المحتمل ان تقلل من كفاءة أداء العملية للرقابة الداخلية على الأنظمة المحاسبية المحوسبة في ظل إستخدام الحاسوب .

تمثلت أهمية البحث العلمية في ندرة البحوث التي تهتم بأثر إستخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة ، وتمثلت أهمية البحث العملية في أن هذا البحث يمثل الواقع العملي من خلال ما تقترحه من أهمية للإلتزام بتطبيق معلومات المحاسبية المحوسبة ، إهتمام المؤسسات السودانية بالإلتزام بتطبيق خصائص المعلومات المحاسبية المحوسبة في العمليات المالية كما ان لذلك فوائد وأثار إيجابية متعلقة بالقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وملائمتها للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء .

إعتمد البحث المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : إستخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية .

الفرضية الثانية : تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر إستخدام الأنظمة الإلكترونية .

الفرضية الثالثة : كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في حجم العينات ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام .

توصل البحث الى نتائج أهمها ، إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي ، وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية ، استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة ، استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء ، تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء ، إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ، كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات.

أوصى البحث بضرورة إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات لتغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي ، ضرورة وصول المعلومات المحاسبية للمختصين لرفع فعالية الرقابة الداخلية ، ضرورة استخدام

الحاسوب في الرقابة الداخلية لتقليل الوقت والتكلفة ، ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية لرفع كفاءة وفعالية الأداء ، ضرورة تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب لرفع جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، ضرورة إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات لانتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء ، ضرورة إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة للمساعدة في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ، ضرورة رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية ليساعد في تحديد حجم العينات .

Abstract

The research problem in the questions, what is the impact of the use of computers to achieve effective internal control? , What are the changes caused by the use of computers in the efficiency of the internal control? , What are the changes caused by the use of computers in computerized accounting systems?.

The objectives of the research to show the internal control concepts, types, computer use in internal control and accounting systems computerized, a study which is likely barriers that reduce the efficiency of the operation of internal control over computerized accounting systems under the valuable use of a computer.

Been in the importance of scientific research in the scarcity of research concerned with the impact of computer use in the efficiency of the internal control in the computerized accounting systems, and represented the importance of research process in this research represents a practical reality through what is proposed by the importance of the commitment to implement the accounting computerized information, interest Sudanese institutions to abide by the application properties computerized accounting information in the financial operations and that therefore the benefits and positive effects related to the measurement and disclosure of accounting information and suitability for planning, monitoring and evaluating performance.

Depend search deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, inductive method to test the hypotheses, the historical method to display the previous studies related to the search topic, descriptive and analytical approach to study the situation.

Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: the use of computer affect the efficiency of the internal control.

The second assumption: good internal control systems reduce the risk of the use of electronic systems.

The third hypothesis: the efficiency of the internal control system affects the size of the samples and lead to reduce the cost of the audit in general.

The research to the results of the most important, the use of Computer-mail in the operation and data processing leads to the changing nature and the elements of the accounting system, and the arrival of accounting information for non-specialists weaken the effectiveness of internal controls, the use of computers in the internal control leads to reduce the time and cost, the use of accounting information for internal control systems technology leads to raise the efficiency and effectiveness of performance, personnel training accounting system computerized lead to the quality and efficiency of the

internal control system, the use of electronic operation of the data leads to the production of outputs are objective and confidence as well as to reduce errors, use of computerized accounting systems help to increase confidence in the accounting system output, efficiency internal control system helps to identify the size of the samples.

Recommended Find the need to use the computer mail in the operation and data processing to change the nature and the elements of the accounting system, the need to access the accounting information for the professionals to raise the effectiveness of internal controls, the need to use a computer in the internal controls to reduce the time and cost, the need to use accounting information for internal control systems to improve the efficiency and effectiveness of performance technology, the need training of personnel accounting system computerized to raise the quality and efficiency of the internal control system, the need to use the electronic operation of the data to produce outputs are objective and confidence as well as to reduce errors, the need to use computerized accounting systems to help increase confidence in the accounting system outputs, the need to raise the efficiency of the internal control system to help determine the sample size.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	مستخلص البحث
و	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ي	فهرس الجداول
ل	فهرس الأشكال
المقدمة	
1	أولاً : الإطار المنهجي
4	ثانياً : الدراسات السابقة
الفصل الأول : الرقابة الداخلية	
10	المبحث الأول : نشأة ومفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها
14	المبحث الثاني : أنواع الرقابة الداخلية
الفصل الثاني : الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة	
19	المبحث الأول : الحاسوب ومراحل تطوره وأستخداماته
23	المبحث الثاني : الأنظمة المحاسبية المحوسبة وأساليب الرقابة الداخلية
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
32	المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

35	المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية
62	المبحث الثالث : إختبار صحة الفرضيات
الخاتمة	
78	أولاً : النتائج
79	ثانياً : التوصيات
81	قائمة المصادر والمراجع
85	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
36	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
37	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
38	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
39	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
40	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(5/2/3)
41	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
44	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	(7/2/3)
45	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	(8/2/3)
46	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	(9/2/3)
47	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(10/2/3)
48	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(11/2/3)
49	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(12/2/3)
51	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	(13/2/3)
52	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	(14/2/3)
53	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(15/2/3)
54	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	(16/2/3)
55	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(17/2/3)

56	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(18/2/3)
57	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(19/2/3)
58	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(20/2/3)
59	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(21/2/3)
60	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	(22/2/3)
62	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
63	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	(2/3/3)
65	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(3/3/3)
67	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	(4/3/3)
68	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	(5/3/3)
70	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(6/3/3)
71	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	(7/3/3)
72	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	(8/3/3)
74	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	(9/3/3)
76	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(10/3/3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
36	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
37	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
38	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
39	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
40	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(5/2/3)
41	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
46	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	(7/2/3)
47	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	(8/2/3)
48	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(9/2/3)
49	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(10/2/3)
50	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(11/2/3)
51	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	(12/2/3)
52	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	(13/2/3)
53	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(14/2/3)
54	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	(15/2/3)
55	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(16/2/3)

56	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(17/2/3)
57	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(18/2/3)
58	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(19/2/3)
59	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(20/2/3)
60	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	(21/2/3)
66	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
70	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(2/3/3)
75	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	(3/3/3)
76	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(4/3/3)

المقدمة

تشمل:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

أدى ظهور الحاسوب الى تغيرات كبيرة في مجال تشغيل البيانات , وهناك الكثير , و هناك الكثير من الأسباب التي عجلت بإستخدام الحاسب الإلكتروني في مجال المحاسبة , كما يعتبر الحاسوب احدث الوسائل وأكثرها كفاءة وفاعلية في معالجة البيانات وقد احدث تغيرات في الرقابة الداخلية , إن إستخدام الحاسوب يلعب دوراً كبيراً في كفاءة الرقابة الداخلية , في هذه الدراسة سيتم البحث عن تلك التغيرات وأثر إستخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية على الانظمة المحاسبية المحوسبة

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1. ماهو اثر إستخدام الحاسب الألي في تحقيق رقابة داخلية فعالة .
2. ماهي التغيرات التي يحدثها إستخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية .
3. ماهي التغيرات التي يحدثها إستخدام الحاسوب في الانظمة المحاسبية المحوسبة .

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

1. إظهار مفاهيم الرقابة الداخلية وانواعها .
2. إستخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية والانظمة المحاسبية المحوسبة .
3. دراسة العوائق التي من المحتمل ان تقلل من كفاءة آداء العملية للرقابة الداخلية على الأنظمة المحاسبية المحوسبة في ظل إستخدام الحاسوب .

تتمثل اهمية البحث في الآتي :

الأهمية العلمية ندرت البحوث التي تهتم بأثر إستخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة .

الأهمية العملية و تتمثل في :

1. يمثل هذا البحث الواقع العملي من خلال ما تقترحه من أهمية للإلتزام بتطبيق معلومات المحاسبية المحوسبة .
2. إهتمام المؤسسات السودانية بالإلتزام بتطبيق خصائص المعلومات المحاسبية المحوسبة في العمليات المالية كما ان لذلك فوائد وآثار إيجابية متعلقة بالقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وملائمتها للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء .

فرضيات البحث :

يختبر البحث الفرضيات التالية

الفرضية الأولى : إستخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية .

الفرضية الثانية : تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر إستخدام الأنظمة الإلكترونية .

الفرضية الثالثة : كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في حجم العينات ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام .

منهجية البحث :

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

حدود البحث :

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، بنك النيل للتجارة والتنمية ، بنك المزارع التجاري.

الحدود الزمانية : 2015م - 2016م

هيكلية البحث :

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان الرقابة الداخلية ويعرض من خلال المبحث الأول نشأة الرقابة الداخلية وأهدافها ، المبحث الثاني أنواع الرقابة الداخلية ، أما الفصل الثاني بعنوان الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة ويعرض من خلال المبحث الأول الحاسوب ومراحل تطوره وإستخداماته ، المبحث الثاني الأنظمة المحاسبية المحوسبة وأساليب الرقابة الداخلية ، أما الفصل الثالث فيتمثل بالدراسة الميدانية ، ويعرض من خلال المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني تحليل البيانات وإختبار الفرضيات ، وأما الخاتمة فتشتمل على النتائج والتوصيات .

ثانيا : الدراسات السابقة

1. دراسة يسرا محمد النور احمد ، 2011م⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الاتية ، هل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية يؤدي لعدم فصل الوظائف والمهام، هل الوصول للمعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة المحاسبية ، هل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية لا يمنع وقوع الاخطاء في حالة عدم وجود رقابة داخلية فعالة ، وتكمن اهمية الدراسة في بيان تأثير انعكاسات التشغيل الالكتروني للبيانات في الرقابة الداخلية وضرورة توفير معلومات ملائمة بالاضافة الي قلة البحوث للدراسات العلمية التي تناولت دور التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في الرقابة الداخلية، هدفت هذه الدراسة الي معرفة الرقابة الداخلية في ظل التشغيل اليدوي الالكتروني للبيانات بالاضافة الي مواجهة المخاطر التي تهدد انظمة التشغيل الالكتروني وموقف المنظمات المهنية حيال هذه المتغيرات ،توصلت الدراسة الي نتائج منها ، معظم حالات الغش والجرائم تحدث نتيجة لعدم الفصل بين الوظائف، استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات يؤدي الي انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالاضافة الي تقليل الاخطاء واختصار الدورة المستندية بالاضافة الي دقة النتائج ، اوصت بضرورة وضع نظام رقابة داخلي يناسب التطور الالكتروني ، وتوفير الحماية الكاملة للنظام من الاختراق والاشخاص الغير مصرح لهم بذلك وعلي ادارة المنشأة استخدام الضوابط الرقابية الفعالة حتي تطمئن علي كفاءة الرقابة الداخلية

2. دراسة ، أسامة عثمان عبدالرحمن الرفاعي واخرون ، 2010م⁽²⁾:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم كفاية التاهيل العلمي والعملية لمراجع نظم المعلومات المحاسبية ، نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات المحاسبية ، جمع الأدلة الإثباتية من الأنظمة المحاسبية الحديثة والنظام المحاسبي الواحد من محاور الرقابة الداخلية ، وتمثلت اهداف الدراسة في كيفية تنفيذ مهام نظام الرقابة الداخلية والعمل على وضع نظام فعال وتادية عملية المراجعة بكفاءة عالية في ظل النظم المعلوماتية الحديثة بالاضافة لاقتراح اطار يمكن من خلاله مراجعة نظم المعلومات المحاسبية ، الفرضيات اشتملت استخدام النظم المحاسبية المحوسبة ومساعدتها في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي بالاضافة لبعض المشاكل الناجمة من استخدام التكنولوجيا في نظام الرقابة الداخلية لمعرفة العلاقة التي تربط بين استخدام التقنية وكفاءة اداء النظام الرقابي ، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض . يتضح بان هذه الدراسة تناولت اثر الانظمة المحاسبية الالكترونية على عملية ونظام الرقابة الداخلية ، بينما بحثنا يختلف بانه يتناول اثر استخدام الحاسوب في كفاءة عملية الرقابة الداخلية في تلك الانظمة .

⁽¹⁾ يسرا محمد النور احمد ، دور التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في الرقابة الداخلية ، (الخرطوم : جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011 م).

⁽²⁾أسامة عثمان عبدالرحمن الرفاعي واخرون ، أثر الانظمة المحاسبية الالكترونية على عملية ونظام الرقابة الداخلية

(الخرطوم : 2010م)

3. دراسة ، فضل محمد عبدالقادر ، 2009م⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في التغيرات التي حدثت في شكل واسلوب تشغيل البيانات في النظم المحاسبية المحوسبة واساليب الرقابة عليها ، وظهرت اهمية الدراسة في زيادة الاهتمام بتطور النشاط التجاري والصناعي مما ادى الى الاهتمام بالرقابة الداخلية على الانشطة والجوانب المحاسبية ، هدفت الدراسة الى معرفة اثر استخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية ، توصلت الدراسة الى نتائج منها ان استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية المحوسبة والمحافظة على سرية البيانات ، أوصت الدراسة على وضع النظام للرقابة الداخلية المحوسبة يتناسب مع النظام المحاسبي المحوسب بالمنشأة ، وأوصت الدراسة أيضاً بتدريب العاملين بكل من النظام المحاسبي المحوسب للمنشأة كذلم المشرفين على النظام الرقابي .

4. دراسة ، عائشة عباس العوض ، 2007م⁽²⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن النظام المحاسبي التقليدي في البنوك والذي يعتمد على العمل اليدوي يزيد من التكلفة وإهدار الوقت والموارد المالية ولا يواكب التطور التكنولوجي وبالتالي يضعف من موقفها التنافسي ، هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين كفاءة الأداء وإستخدام الحاسوب في النظام المحاسبي والبنوك السودانية، توصلت الدراسة الى أن ان تطبيق التقنية ساهم في جذب السيولة ورفع الكفاءة وكانت أهم توصيات الدراسة هي إستخدام كابلات بالبنوك لتحقيق الضبط على الشبكات ، كما أوصت الدراسة بأنه لا بد من الربط الإلكتروني للمناطق التي تعاني من عدم قدرتها على الربط ، يتضح بأن هذه الدراسة تناولت إستخدام الحاسوب في النظام المحاسبي وأثره على تحسين كفاءة الأداء المصرفي ، بينما تناول بحثنا أثر إستخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة .

5. دراسة ، ناصر عبدالعزيز مصلح ، 2007م⁽³⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي ، هل يحقق نظام الرقابة الداخلية تطبيق إجراءات الرقابة التنظيمية وإجراءات رقابة الوصول الى الأجهزة في أقسام الحاسوب ، هدفت الدراسة الى معرفة مدى أثر إستخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة حيث تناولت مدى تطبيق إجراءات الرقابة في ظل إستخدام الحاسوب ، توصلت الدراسة الى نتائج أن المصارف محل الدراسة تقوم بتطبيق إجراءات الرقابة الى أن هنالك ضعف في تطبيق بعض هذه الإجراءات ، اوصت الدراسة الى دعوة سلطة النقل الى وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية الواجب توافرها في ظل إستخدام الحاسوب و إلزام المصارف العاملة بإتباعها .

(1) فضل محمد، أثر إستخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة، غير منشورة، 2009م).

(2) عائشة عباس، أثر إستخدام الحاسوب على تحسين كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2007م).

(3) ناصر عبدالعزيز، أثر إستخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2007م).

دعوة المصارف الى عقد دورات للموظفين لمواكبة التطور السريع في مجال الحاسوب والخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف ، و العمل على تأهيل مجموعة المدققين الداخليين لتصميم الإجراءات الرقابية بشكل دوري يهدف الى تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها . ركزت هذه الدراسة على قياس مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام النظام المحاسبي المحوسب في المصارف العاملة في قطاع غزة ، بينما تناول بحثنا أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة .

6. دراسة، عثمان الفاضل محمد موسى ، 2007م⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف و قصور أنظمة الرقابة الداخلية التقليدية وعدم ملائمتها لبيئات الاعمال في ظل الاهتمام بتطوير وسائل الرقابة الداخلية لمواكبة التطور التكنولوجي المستمر، تكمن أهمية الدراسة في تطوير نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات في أهميته القصوي في الشركات والمؤسسات الكبرى التي ما زالت تعمل بالأنظمة الإلكترونية، هدفت الدراسة الي الي مواكبة نظام الرقابة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لدراسة الحالة ، توصلت الدراسة الي نتائج منها تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر استخدام الأنظمة الإلكترونية ، اوصت الدراسة بضرورة توفير الامن والحماية لأنظمة المعلومات وتطبيقها من اجل سلامتها وكفائتها.

تتضح هذه الدراسة تناولت نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، بينما يختلف بحثنا بانه تناول اثر استخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية للأنظمة المحاسبية المحوسبه

7. دراسة ، خالد سليمان حسن ، 2005م⁽²⁾:

هدفت الدراسة الي التعرف علي التطور الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات المحاسبية وبيان اثر تكنولوجيا المعلومات علي نظام الرقابة الداخلية وكذلك التفوق علي خصائص تكنولوجيا المعلومات من خلال بيان اساليب الرقابة الداخلية ، تكمن أهمية الدراسة بان مستخدمي المعلومات المحاسبية يسعون دائما للحصول علي بيانات محاسبية سريعة ودقيقة وملائمة وموثوق بها لمتابعة استثماراتهم ، ولا يمكن الاعتماد علي هذه البيانات والمعلومات الا اذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة نظام الرقابة الداخلية ، تمثلت مشكلة الدراسة في ان استخدام الطرق والاساليب الحديثة لتحليل و تقييد استرجاع ونقل المعلومات المحاسبية وتتاثر بمخاطر ورقابة التطبيقات علي الحاسوب "ادخال، تشغيل، اخراج ، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي من الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ان استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الي رفع كفاءة وفعالية الاداء ، اعتماد نظام الرقابة الداخلية علي تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يخلق نوع من الميزات

(1) عثمان الفاضل ، نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .

(2) خالد سليمان، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات بالسودان

(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة،

2005م).

التنافسية ، توصلت الدراسة الي نتائج منها، ان تكنولوجيا المعلومات المحاسبية اصبح واقعا مفروض ولا بد من الاستفادة منه ، وجود نظام رقابة داخلية محوسبة يساعد كثيرا في تحسين عمليات تكنولوجيا المعلومات ، واوصت بضرورة تبني الشركات للتنمية الحديثة في جميع اعمالها ، تدريب العاملين علي استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية .

8. دراسة ، ربيع سلامة جمعة ، 2004م⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات ادى الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي في المصارف ويتطلب ذلك ضمان المحافظة على اهداف الرقابة وفعاليتها وكفاءة ممارستها وعدم تعرضها للاختراق الذي ينتجمن عدم معرفة خفايا مضامين تكنولوجيا المعلومات واسلوب التعامل معها مما يؤدي الى احتمالات الشك في صحة البيانات المحاسبية والمالية ، تكمن اهمية الدراسة من خلال دراسة وتي تحليل نظام الرقابة الداخلية باعتباره خطة تنظيمية هدفه الرئيسي المحافظة على اموال المصارف من السرقة والاختلاس ، هدفت الدراسة الي معرفة الضعف في انظمة الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات ، اتبعتي الدراسة منهج المعالجة الالكترونتي و استمارة الاستبانة ، توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ان التطور في الحسابات الالاية اثر بشكل واضح علي انظمة الرقابة الداخلية من خلال التطور السريع في معالجة البيانات ، وتداول المعلومات داخل وخارج المصرف وان قوة انظمة الرقابة الداخلية تستمدها من قوة عناصرها و مكوناتها الاساسيه ، اوصت الدراسة الي زيادة درجة الاهتمام بأدارة الحاسب الالي الالكتروني و توفير ما يلزم من انظمة واجهزه حديثه بالاضافه الي توفير كوادرمؤهله علميا و مبرمجين ، تتضح بأن هذه الدراسة تطرفت الي تقييم انظمة الرقابه الداخليه ودقة معالجة البيانات و سهولة تداولها في ظل استخدام النظم الالكترونيه ، بينما يختلف بحثنا بأنه تطرف الي ان استخدام الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية في الانظمة المحاسبية المحوسبه .

9. دراسة رحاب عبد الغفار ابراهيم مالك ، 2004م⁽²⁾ :

تمثلت الدراسة في توضيح مدي تاثير استخدام الحاسب علي مقومات النظام المحاسبي التقليدي وتأثير مشاكل الاجهزة والتصميم المستخدم والظروف الخارجية علي جودة الخدمة المقدمة بواسطة الحاسب في هذا النظام ، هدفت الدراسة الي دراسة وعكس هذه المشاكل في محاولة معالجتها او الحد منها ودراسة ومعرفة بعض الصعوبات التي تحد من استخدام الحاسب الالكتروني في النظام المحاسبي ، والمساعدة في وضع الحلول التي تساعد علي توفير نظام محاسبي الكتروني سليم يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وتمثلت الدراسة بالنظر الي دور المحاسبة في بدايتها علي مجرد عملية التسجيل والتبويب ورصد الاحداث المالية والتاريخية واستمرارها في هذا الدور فترة طويلة قبل ان يتحول النظر الي هذا العلم باعتباره يساهم في توفير

⁽¹⁾ ربيع سلامة، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف اللببية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات (الخرطوم: جامعة

أدرمان الإسلامية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، 2004م).

⁽²⁾ رحاب عبدالغفار، المشاكل الفنية لإستخدام الحاسب الألي في النظام المحاسبي (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات

العليا، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2004م).

العديد من المعلومات التي تخدم مختلف المجالات وتساعد في ترشيد القرارات في الحيلة الاقتصادية ، كان لابد للمحاسبة من الاستفادة من مجالات المعرفة والعلوم الاخرى ليدخل الحاسوب مجال المحاسبة مساهما في تقديم خدمة محاسبية اكثر دقة واكثر شمولية ، توصلت واتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث والمنهج الوصفي التاريخي لدراسة الحالة ، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها ان استخدام الحاسب الالي يؤدي الي تحسين الادارة بصورة عامة والمحاسبي خاصة ، رغم ان هنالك بعض المشاكل المصاحبة لاستخدام الالي الا ان النظام الالكتروني اصبح الخيار الاول الذي لا يبدل له ، واوصت الدراسة ببعض التوصيات اهمها ضرورة تحولا كافة المؤسسات المختلفة من النظام المحاسبي التقليدي الي النظام الالكتروني لما له من مميزات وضرورة معالجة المؤسسات لمشاكلها المحوسبة فور حدوثها حتي يمكنها الاستفادة من هذا النظام ، تناول الباحث في هذه الدراسة المشاكل الفنية لاستخدام الحاسب الالي في النظام المحاسبي مما يصاحبها من مشكلات فنية تؤثر في عملية الرقابة الداخلية في الانظمة المحاسبية ، اما بحثنا يهدف الي توضيح اثر كفاءة الحاسوب في كفاءة الرقابة الداخلية في الانظمة المحاسبية المحوسبة .

10. دراسة ، جهاد الدين بدر قراقيش ، 2004م⁽¹⁾ :

تمثلت مشكلات الدراسة في التساؤلات التالية ، هل يؤدي اتباع اساليب الرقابة المنتظمة الي رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ، هل تؤدي أساليب توثيق النظم المحاسبية الي ربط كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الي نتائج منها أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت واقعاً لا بد من إستغلالها والإستفادة من إيجابياتها ومصادقيتها العالية على مخرجات النظام المحاسبي خصوصاً في ظل وجود كادر مؤهل تكنولوجياً ومحاسبياً ، أوصت الدراسة الشركات على تبني التكنولوجيا وتفعيلها في جميع أنظمتها والعمل على تأهيل الكوادر المحاسبية وتنقيفها تكنولوجياً وكذلك ضرورة تحديث الخطط الدراسية بالجامعات العربية بصورة تمكنها من تأهيل الطلاب تكنولوجياً وإخراجهم الي سوق العمل بجاهزية عملية وعلمية . يتضح بأن هذه الدراسة تناولت دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية ، بينما يختلف بحثنا بأنه تناول أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة .

⁽¹⁾ جهاد الدين بدر، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة، غير منشورة، 2004م).

الفصل الاول

الرقابة الداخلية

ويعرض من خلال :

المبحث الاول : نشأة ومفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها.

المبحث الثاني : أنواع الرقابة الداخلية.

المبحث الاول

نشأة ومفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

مفهوم الرقابة:

كلمة رقابة في اللغة العربية تعني دراسة الحذر والرصد والارتفاع والإنتقاء ، فقد جاء في لسان العرب (رقيب الشيء يرقبه وراقبه رقاباً حرسه ، ورقيب القوم حارسهم ، من أسماء الله الرقيب)⁽¹⁾ . وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ } (سورة ق: الآية 18).

يتضح من مفهوم الرقابة لغوياً بأنه يتألف من جزئين هما roleet control ويقصد بها أن فعل الرقابة يعتبر مرادفاً لفعل الفحص والبحث كما يتعبر مرادفاً لفعل الإشراف والمتابعة والملاحظة ويمكن تعريف الرقابة في اللغة بأنها

تلك العملية التي بمقتضاها يؤثر المراقب او رئيس الوحدة التنظيمية على سلوك المرؤوسين ويدفعهم الى العمل على تحقيق اهداف معينة بأقل قدر من الموارد الإقتصادية وذلك من خلال حماية تلك الموارد وتحقيق افضل استخدام لها .

مفهوم الرقابة الداخلية :

هنالك عدد من التعريفات تناولت مفهوم الرقابة الداخلية منها :

هي الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة لحماية أصولها ، وفحص دقة البيانات ودرجة الإعتماد عليها والإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية⁽²⁾، والرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية تتبعها المؤسسة من اجل حماية أصولها والتأكد من دقة وإمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية⁽³⁾ ، وعرفت الرقابة الداخلية بأنها وظيفة تتمثل في متابعة أداء وأنشطة التنظيم للتأكد من إنجاز النتائج المستهدفة ، وإتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور اي إنحرافات بين الاداء الفعلي والاداء المرغوب ، والقيام بالتصرفات التصحيحية حال ظهور تلك

(1) جبران بيروت: دار العلم للملايين، مسعود، الرائد معجم لغوي عصري (1985م)، ص 74.

(2) د. عوف الكفراوي، الرقابة المالية - النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار الانتصار للطباعة، 1998م)، ص 63.

(3) وليم توماس، إمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق (الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م)، ص 365.

الإنحرافات⁽¹⁾ ونستج من تعاريف الرقابة الداخلية بأنها :

- 1- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات .
- 2- حماية اصول المشروع من الإختراق والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير .
- 3- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية .
- 4- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات .

أهداف الرقابة الداخلية :

تسعى الرقابة الداخلية الى تحقيق الاهداف التالية⁽²⁾ :

- 1- إعادة توزيع السلطة والمسؤوليات بالمنشأة .
 - 2- حماية أصول المنشأة من الفشل أو الإهمال أو الإسراف أو الضياع .
 - 3- التخطيط لرفع كفاءة الأداء وتشجيع الموظفين على إتباع السياسات الإدارية المحددة مقدما .
- كما ان هنالك أهدافا أخرى للرقابة الداخلية وفقا لما جاء في التعريف الذي أورده المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي⁽³⁾ :

1- هدف الأعمال ، اي تحقيق فعالية وكفاءة العمليات ، وتحقيق الربحية من العمليات وحماية أصول وموارد الشركة .

2- تحقيق إمكانية الإعتماد على القوائم المالية .

3- ضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية الخاضعة لها الشركة .

وهنالك اهداف اخرى ينبغي ان تحققها المنشأة في وضع الرقابة الداخلية وهي⁽⁴⁾ :

1- التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها ، والاهداف

التشغيلية تشمل :

أ- حماية الأصول .

ب- حماية السجلات .

2- التأكد من الحصول على بيانات محاسبية يمكن الإعتماد عليها وهذه الاهداف تقع تحت طائلة الرقابة

المحاسبية .

نستطيع إضافة الأهداف التالية :

⁽¹⁾ طارق طه، التنظيم ، النظرية ، الهياكل ، التطبيقات (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة ، 2007م)، ص74.

⁽²⁾ د. عبدالفتاح الصحن ، د. عمر حسن ، دراسات في المحاسبة المالية (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002 م) ،

ص ص 643 - 645

⁽³⁾ د. عبدالفتاح الصحن وأخرون ، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007 م) ، ص

24

⁽⁴⁾ وليم توماس ، إمرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص ص 270 - 271

1- خلق توازن في كافة المستويات الإدارية بالمنشأة من ناحية اداء الوظائف الملقاة على عاتقهم بدرجة عالية من الدقة والكفاءة .

2- تزويد الجهات الخارجية بمعلومات صادقة عن المنشأة محل المراجعة .

3- تحسين وضع وصورة المنشأة في السوق .

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي ان تحققه المؤسسة من وضع وتطبيق الرقابة الداخلية في (1) :

التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها ، ويمكن تحقيق هذا الهدف في المؤسسات الصغيرة من خلال تعليمات شفوية تحت إشراف صاحب المؤسسة المباشر على سير الأعمال على اساس يومي وعلى خلاف ذلك في المؤسسات الكبيرة ، فمن الضروري توضيح العلاقة بين السلطات والمستويات وتحديد إختصاصات ومهام لكل موظف من موظفي المؤسسة وتمثل خريطة التنظيم الإداري واللوائح والإجراءات وتنفيذ ذلك النظام الرسمي وإدارة أعمال المؤسسة .

يمكن تفسير الهدف الرئيسي للمنشأة من وضع الرقابة الداخلية في عدد من الأهداف التشغيلية المساعدة والتي يمكن على أساسها تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد⁽²⁾، وتهدف الرقابة الداخلية الى تحقيق وظيفتين هما⁽³⁾ :

1- حماية موارد المؤسسة من سوء الإستخدام ويطلق عليها الرقابة المانعة أو الوقائية .

2- تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المنشأة .

تتمثل أهمية الرقابة الداخلية في الآتي⁽⁴⁾ :

أولاً : أهمية العميل

يرجع السبب في وضع الرقابة الداخلية لشركة ما الى مساعدتها على تحقيق أهدافها ويحتوي على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لأغراض الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للشركة سوف يتم تحقيقها ، وتوجد للإدارة ثلاثة إهتمامات أو أهداف لتصميم رقابة داخلية فعالة وهي :

1- الإعتماد على التقرير المالي :

تقع مسئولية إعداد القوائم المالية التي يستخدمها كل من المستثمرون والدائنون والمراجعون والمستخدمين الآخرين على عاتق الإدارة .

(1) د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 241.

(2) د. يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية (غزة : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 16 .

(3) نادر شعبان، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني (الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية ، 2006م) ، ص 388 - 389 .

(4) الفين ارنيز، جيمس لوبك، المراجعة _ مدخل متكامل (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م) ، ص 378 .

2- كفاءة وفاعلية التشغيل :

يتم وضع عناصر الرقابة المنظمة لتعزيز الإستخدام الفعال للموارد بما في ذلك الأفراد .

ثانيا : أهمية المراجع

تعد دراسة الرقابة الداخلية وما ينتج عنها تقرير يخطر الرقابة أمراً هاماً للمراجعين في ضوء ما ورد في

معايير المراجعة وهي :

1- مدى الإعتماد على التقرير المالي :

يتم العمل في إطار المعيار الميداني ، ويجب أن يهتم المراجع بصفة أساسية بإهتمامات الإدارة عن الرقابة الداخلية ، أي يؤثر هذا على القوائم المالية والمزاعم التي يرتبط بها .

2- التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية :

يتمثل إهتمام المراجع الرئيسي على الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية ، وليس تلك الخاصة بأرصدة الحسابات ويرجع السبب في ذلك الى أن دقة مخرجات النظام المحاسبي ، تعتمد أساسا على دقة المدخلات .

المبحث الثاني

أنواع الرقابة الداخلية

تتمثل أنواع الرقابة الداخلية في الآتي⁽¹⁾ :

1- الرقابة المحاسبية :

عرفت بأنها الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات والسجلات التي تهدف الى المحافظة على المشروع وضمان كفاءة إستخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المالية عن طريق التحقق مما يلي :

أ- جميع العمليات التي تم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة سواء كانت عامة أو خاصة .

ب- العمليات قد تم إثباتها في السجلات والدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ويمكن الإعتماد عليها والتغيرات في أصول المشروع .

ت- التصرف في الأصول يتم وفقا لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة .

يتضح بأن الرقابة الداخلية معنية بتحقيق هدف ضمان الدقة المحاسبية والمستندية والتسجيل الصحيح والمناسب للعمليات المالية وتلخيصها (من بين اهداف الرقابة الداخلية وغايتها من حيث من حيث التأكد من وجود الحماية الكافية للأصول والسياسات الإدارية ضد الإنحراف عن التطبيق ، وخدمات إنشائية يضمن وجودها وفاعلية الأداء نحو البيانات والمعلومات المقدمة إليها)

2- الرقابة الإدارية :

تختص بتحقيق هدف دعم الكفاية الإنتاجية وتشجيع الإلتزامات بالسياسات الإدارية والموضوعية ويدر نشاطها بشكل مريح وتنتج منتجا مقبولا بأقل تكلفة ممكنة ، وتقدم منتجات جديدة أو محسنة ، أو تستبدل المنتجات القديمة بمنتجات جديدة يتحقق ذلك من خلال إيجاد سياسات جديدة تؤدي الى الإنتاج والتوزيع والأبحاث الأكثر كفاءة ، وإختيار الأفراد على أساس سليم وتدريبهم وتعويضهم ومكافأتهم وتوصيل الرسائل التي تؤثر على سياستهم اليهم عن طريق الوسائل المختلفة⁽²⁾ تقوم الرقابة الداخلية بوظائفها إتجاه أصحاب رأس المال وإتجاه المجتمع ككل ولكي يتحقق نظام إداري ورقابي فعال لا بد من تواجد ثلاثة عناصر أساسية هي⁽³⁾ :

أ- وجود بعض المقاييس للأداء ، وبعض المعايير الأساسية لما يجب أن يتحقق .

⁽¹⁾ عبد الفتاح الصحن وآخرون، حلول في مبادئ المحاسبة المالية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1989م)، ص

⁽²⁾ د. حسن محمد ، دراسات في المراجعة (القاهرة: مطبعة السعادة ، 1990م) ، ص ص 174-175 .

⁽³⁾ د. عباس الشافعي ، دراسات في المراجعة (القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون ، 1997م) ، ص 12 .

ب-وجود نظام للاتصالات يعطي الأشخاص المراقبين المعلومات المناسبة عن أداء الوحدة موضوع المراقبة .

ت-وجود سياسة تمكن الشخص الذي يقوم بالرقابة أن يلزم الذين يقومون بالأداء بتغيير سلوكهم حتى يحققوا المعايير المطلوبة .

يتضح بأن الرقابة الإدارية ينحصر نشاطها في دعم الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة ، وتحقيق هدف الكفاية الإنتاجية من خلال إيجاد سياسات جديدة تؤدي الى انتاج أكثر كفاءة .

3- الرقابة التنظيمية :

إن أساس الرقابة الداخلية في المشروع هو وجود تنظيم داخلي يعبر عنه بالهيكل للمشروع والعلاقات بين الإدارات والاقسام ، ويضيف هذا الهيكل ويحدد القنوات التي تعمل على تحقيق أهداف المشروع بإنسياب العمل من خلال هذه القنوات وإعتراف الإدارة بأهمية الرقابة الإدارية وأصبحت المراجعة الداخلية الأداة لتحقيق الرقابة الفعالة وخدماتها ، كما أنها تمثل خدمات وقائية وأن وجود رقابة تنظيمية جيدة من ضروريات نجاح المشروع وعليه يرى الأتي (1) :

أ- خطوط ومستويات المسؤولية .

ب-سلطات وواجبات كل وحدة من وحدات المشروع ولكل واحد من العاملين .

ت-الإطار الذي يحكم تفويض السلطة وحدود التفويض .

يتضح بأن إدارة الرقابة تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة وتعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية .

4- الرقابة المالية :

عملية دائمة ومستمرة تدور مع المال وجوداً وعمداً ، وتعتبر الرقابة المالية ركناً من أركان الإدارة المالية في الدولة الحديثة ، وتحمل مكاناً هاماً بين التخطيط والتنظيم والتوجيه ، ويرتبط كل منها بالآخر ارتباطاً وثيقاً فبدون التخطيط لا توجد رقابة ، وتهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الأموال العامة . ويتضح بأن الإدارة هي تصحيح للمعلومات الخاطئة في الرقابة الداخلية المحاسبية وتعتبر من أهم الأدوات الرقابية التي يعتمد عليها في المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من التلاعب والغش .

5- الضبط الداخلي :

يقصد بالضبط الداخلي مجموعة من الوسائل والمقاييس ، ويهدف الى حماية الموجودات من السرقة والضياع والتلف ، ويعتمد الضبط الداخلي على تقييم العمل ، وتحديد الصلاحيات والإختصاصيات ، وفصل الواجبات المتعارضة(2)، يمكن تحديد علاقة الضبط الداخلي في علاقته بالأفراد او الطرق المحاسبية وبنظام المراجعة الداخلية على النحو التالي (3) :

(1) يوسف محمود ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مؤسسة الوراق ، 2009م) ، ص 29 .

(2) د. عطا الله احمد ، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات (عمان: دار الراية ، 2009م) ، ص 50 .

(3) د. يحيى حسين ، جمعة شهاب الدين ، أصول المراجعة (القاهرة: دار الفاروق ، 1997م) ، ص ص 114-115 .

أولاً : الضبط الداخلي وعلاقته بالإفراد ، وتتمثل في :

- أ- أن لا يكون هنالك شخص معين مسؤول عن عملية معينة بأكملها .
- ب- أن لا تكون المسؤولية محددة تحديدا قاطعا .
- ت- من الضروري إختيار الأفراد وتدريبهم بعناية كبيرة .
- ث- ينبغي تناوب الأفراد على الوظيفة أو العمل الواحد كلما كان ذلك ممكنا .
- ج- أن يكون هنالك نظام للحوافز والمكافآت .

ثانياً : الضبط الداخلي وعلاقته بالطرق المحاسبية ، وتتمثل في :

- أ- فصل عمليات المحاسبة عن عمليات المشروع عن العمليات الأخرى .
- ب- إعداد تقارير الأداء لمتابعة الأداء الجاري .
- ت- استخدام أدلة او براهين الدقة التلقائية باستمرار .
- ث- أن تكون التعليمات او التوجيهات مكتوبة .

ثالثاً : الضبط الداخلي وعلاقته بالمراجعة الداخلية ، وتتمثل في :

- أ- مراعاة وفحص دقة وملائمة نظام الضبط الداخلي بمعرفة المراجع .
 - ب- إجراء مراجعات دورية للضبط الداخلي في التشغيل لمنع اي قصور في الإجراءات المستخدمة .
- يتضح بأن الضبط الداخلي عملية روتينية لضبط العمل اليومي بها يختص بالعمليات التي تجريها المنشأة باستمرار ومن مقتضى هذا يمكن تقييم العملية الواحدة الى خطوات يقوم بها مجموعة من الموظفين فيكون عمل موظف واحد مكمل للموظف الأخر وخاضع لمراجعته على أن يقوم موظف ثالث بإثباته بغرض منع الأخطاء والتلاعب⁽¹⁾

مكونات الرقابة الداخلية :

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية في الأتي⁽²⁾ :

1- بيئة الرقابة :

هي روح أو طابع الكيان التي تؤثر في الوعي الرقابي للأفراد وهو يشكل أساس جميع المكونات الرقابية الأخرى ويوفر الإنضباط والهيكل .

2- تقرير المخاطر :

من منظور التقارير المالية يقصد بتقرير المخاطر التعرف على تحليل وإدارة المخاطر الوثيقة ذات الصلة بإعداد القوائم المالية .

3- أنشطة الرقابة :

هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات وتوجيهات الإدارة .

4- المعلومات والاتصال :

(1) د. محمد سمير وآخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1996م) ، ص ص 39-40 .

(2) د. منصور حامد ، اساسيات المراجعة (الإسكندرية: مكتبة شباب الجامعة ، 1999م) ، ص ص 128-134 .

هو نظام المعلومات الذي يشمل النظام المحاسبي الذي يتألف من الأساليب والسجلات التي يجب على الكيان أن يسجلها ويلخصها وإثبات معاملات الكيان والأحداث والظروف والإحتفاظ بالمسئولية عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية ذات الصلة .

5- المراقبة والرصد :

عملية لتقييم ما إذا كانت الضوابط الرقابية تعمل بالصورة المنشودة ، وما إذا كان يتم تعديلها حسب مقتضى الظروف .

الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية :

رغم أن دراسة وتقييم الرقابة المحاسبية الداخلية في نظام تشغيل البيانات إلكترونيا تكون معقدة فإنه يوجد نموذج عام يزود بنظرة عامة جيدة للعملية ، ويجب على المراجعين أن يأخذوا في الاعتبار عناصر الرقابة المتكاملة في تشغيل البيانات إلكترونيا ويدويا عند قيامهم بفحص وتقييم النظام وتدفق البيانات وفيما يلي خطوات إتمام ذلك :

1- إعداد الفحص المبدئي لنظام الرقابة المحاسبية الداخلية .

2- تحديد عناصر الرقابة في تحديد وتشغيل البيانات إلكترونيا والتي يمكن أن يعول عليها قدرا من الثقة عند تحديد طبيعة وتوقيت وشكل إختبارات التطابق المتعلقة بها .

3- إتمام عملية الفحص عن طريق الفحص التفصيلي لعناصر الرقابة العامة والتطبيقية التي يريد المراجع الإعتماد عليها .

4- تقييم مبدئي لفعالية عناصر الرقابة لتشغيل البيانات إلكترونيا والتي تم فحصها وتحديد درجة الثقة إن وجدت والتي يمكن تحديدها بالإعتماد على عناصر الرقابة المنفردة بتشغيل البيانات .

5- إتمام إختبارات التطابق في عناصر رقابة وتشغيل البيانات إلكترونيا والتي يمكن أن تعول عليها بعض الثقة⁽¹⁾

(1) ثناء القباني ، المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني (القاهرة: الدار الجامعية ، 2006م) ، ص ص 295-296 .

الفصل الثاني

الحاسوب والأنظمة المحاسبية المحوسبة

ويعرض من خلال:

المبحث الاول : الحاسوب ومراحل تطوره وإستخداماته .

المبحث الثاني : الأنظمة المحاسبية المحوسبة وأساليب الرقابة الداخلية .

المبحث الاول

الحاسوب ومراحل تطوره وإستخداماته

تعريف الحاسوب

عرف الحاسوب بأنه جهاز إلكتروني يتكون من مجموعة من الوحدات الإلكترونية الميكانيكية تتمثل في وحدات الإدخال والإخراج والمعالجة⁽¹⁾ . يتم إدخال المعلومات التي تسمى بالبيانات ويعالجها بطريقة معينة ، والمعالجة هي عملية تداول المعلومات ، وتغييرها ، وتخزينها ، والمعلومات التي يعالجها الحاسوب قد تكون اعدادا حروفا او حتى أصواتا ، ويتم تحويلها الى نبضات كهربائية لكي يتمكن الحاسوب من فرزها وتفسيرها وإجراء عمليات عليها وفق أوامر محددة ، وتتكون من مجموعة من التعليمات يتبعها الحاسوب عند قيامه بمعالجة البيانات ، وقد تكون بعض هذه البرامج مخزنة في داخله بالذاكرة ولا ترى بواسطة المستخدمين مطلقا ، أما البرامج الأخرى فيقوم المستخدم بكتابتها ، وهي برامج تعد وفقا لإحتياجات المستخدم ، قد يكون لدى كثير من المستخدمين إحتياجات متشابهة لذا يتم تطوير وبيع هذه البرامج التي تغطي جميع إحتياجات المستخدمين ، في تعريف اخر للحاسوب بأنه جهاز إلكتروني يتسم بالدقة والسرعة العالية ويقوم بإستقبال البيانات ومعالجتها وإخراج النتائج وفقا لتعليمات برامج مخزنة به .

والحاسوب عبارة عن مجموعة من الأجزاء المتكاملة المترابطة صممت ونظمت من خلال قبول وتخزين بيانات المدخلات ثم تشغيلها وإنتاج نتائج المخرجات وفقا لتوجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل⁽²⁾ .

مراحل تطور الحاسوب :

مرت الحاسبات بتطورات عديدة سواء في الفن الصناعي الذي يحكم الإطار المادي لها وإمكاناتها او في أنواعها وإستخداماتها ، وهذه الحاسبات كانت ذات إطار مادي ملموس Hard ware إلا أن فاعليتها وقدرتها في معالجة البيانات تعتمد على إطار معنوي غير ملموس Soft ware ويمثل هذان الإطاران الشكل النهائي للحاسب . وعندما تم إنتاج أول حاسوب في اربعينيات القرن الماضي كان ضخما حيث كان يحتل صالات كبيرة ، يصل حجمها الى عشرات الأمتار . أما أداءه فقد كان بطيئا جدا يستطيع فقط القيام بعشرات العمليات الحسابية في الثانية . كما كان ثمنه مرتفعا ولا يمكن شراؤه إلا بواسطة الشركات الكبيرة او الحكومات ، أما

(1) غاري بيتر، ثقافة الكمبيوتر الوعي التطبيق البرمجة (القاهرة: الدار العربية، 1997م) ، ص 7.

(2) محمد الفيومي، احمد حسين، تصميم وتشكيل نظم المعلومات المحاسبية (الإسكندرية: دار الإشعاع، 1998م)، ص

عن صيانتها كان من الصعب تحديد أماكن الأعطال فيه وسط الألاف من القطع الكهربائية التي يتكون منها جهاز الحاسوب⁽¹⁾ ، ولم تكن له وحدات إدخال وإخراج جذابة لذا كان تشغيله غير جذاب كما يتوفر في الأجهزة الحديثة من حيث التطور الذي حدث سواء في الجوانب الفنية او قلة الأسعار ، ويستطيع الأفراد إقتناء أجهزة الحاسوب الحديثة وتقوم بأداء ملايين العمليات في الثانية الواحدة ، وبه تسهيلات كثيرة لعمليات إدخال البيانات ، كما أنه من حيث الحجم أصبح في حالة تمكن من حمله في الجيب ويتميز بالآتي⁽²⁾ :

- 1- القدرة على تخزين المعلومات بطاقات هائلة وقدرتها على تكوين م يسمى ببنك المعلومات .
- 2- السرعة الكبيرة في معالجة وتشغيل البيانات قياسا بالنظام اليدوي ، ويستطيع الحاسب الصغير أن ينفذ ما يقارب المليون عملية في الثانية الواحدة . اما المتوسط والكبير فلهما القدرة على إنجاز ملايين العمليات خلال الثانية الواحدة . وبواسطة الحاسوب يمكن الحصول على نتائج ذات دقة عالية تضم عشرات الخانات على يمين الفاصلة العشرية ، كما أن الدوائر الإلكترونية المبني على أساسها الحاسوب تعطي نتائج خالية من اي نسبة للخطأ وذلك لوجود أجزاء ميكانيكية تقوم بتأمين مدخلات صحيحة تمكن من الحصول على نتائج دقيقة .
- 3- السرعة الهائلة في إسترجاع المعلومات في فترات زمنية قصيرة .
- 4- السرعة في تحديث وتعديل البيانات المخزنة .
- 5- الإقتصاد في تكلفة معالجة البيانات والتطبيقات المختلفة ، إضافة الى الإقتصاد في تكلفة تخزين المعلومات .
- 6- الدقة المتناهية في المعلومات والبيانات المعالجة بواسطة الحاسوب .
- 7- يعتبر التوثيق مناسب لجميع الوظائف ويقوم بها نظام التشغيل .
- 8- تعتبر فكرة تخزين البرنامج في صورة مجموعة من الأوامر والتعليمات مكتوبة بتسلسل منطقي للحصول على نتائج محددة ودقيقة في ذاكرة الحاسوب ثم التنفيذ التلقائي له ركيزة أساسية في علم الحاسوب⁽³⁾ .

في سنة 1950 تم إنتاج اول حاسوب إلكتروني استخدم الترانزيست عرف بإسم (Triadic) كما قام علماء شركة (IBM) بتصميم اول لغة من لغات المستوى العالي .
وإن إختراع الحاسوب بشكله وإستخداماته الحديثة بدأ في منتصف القرن الماضي ويمكن عرض تطوره من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى 1946-1953م:

(1) Galba's M.J(a guide for preparing s/w project management plans) IEEE computer society press California 1996 p 123

(2) السيد محمد، المبادئ الأساسية في الحاسبات الألكترونية (القاهرة: دار المعارف، 1981م)، ص 145.

(3) محمد بلال واخرون، الحاسوب والبرمجيات الجاهزة (عمان: دار وائل، 1998م)، ص 28.

بدأ ظهور الحاسوب في منتصف الأربعينات من القرن الماضي واستخدمت الصمامات والأنابيب المفرغة في إنتاج حواسيب هذه المرحلة لذلك كانت درجة موثوقيتها منخفضة ، اما ذاكرة هذه الحاسبات فقد صنعت من الطبول المغنطيسية وسعتها محدودة و تتميز بالسرعة عن البطاقات المثقبة ، ولكنها أبطأ من الذاكرة الحديثة ، اما وحدات الذاكرة الحديثة استخدمت البطاقات المثقبة في بداية المرحلة ثم استخدمت الأشرطة المغنطيسية لتخزين البيانات في شكل نبضات مغنطيسية ، استخدمت لغة الآلة لكتابة البرامج ثم استخدمت لغة التجميع وكانت تحول الى لغة الالة باستخدام ما يسمى بالمجمع ولكنها بقيت صعبة وبعيدة عن لغة الإنسان

المرحلة الثانية 1954 – 1963م

استخدم في هذه المرحلة الترانزستور بدلا من الصمامات والأنابيب المفرغة مما أدى الى زيادة سرعة الحاسوب وامتز الترانزستور عن الصمام خاصة في جانب السرعة وقلة الحجم وأقل إستهلاكاً للطاقة الكهربائية وأطول عمرا من الصمام المفرغ كما أن موثوقيتها عالية ، واستخدمت لوحة الدوائر المطبوعة ، وتضم جميع معدات الحاسوب بحيث يمكن تبديل الجزء المعطل فيه بجزء آخر صالح للإستخدام ، واستخدمت في صناعة ذاكرتها الرئيسية القلوب المغنطيسية المصنوعة من الحديد المطاوع ، وامتازت هذه الذاكرة بسرعتها والوصول المباشر للبيانات ، كما تميزت بأنها ذاكرة غير متطايرة ، أما سرعتها فإنها تقاس بالمايكروثانية . واستخدمت لغة الآلة كما ظهرت لغة الآلة ذات المستوى العالي التي أدت الى سهولة التعامل مع الحاسوب وبرمجته ، واستخدمت الأقراص الصلبة لتخزين البيانات لحين الحاجة إليها⁽¹⁾ .

المرحلة الثالثة 1964 – 1970م:

في هذه المرحلة استخدمت الدوائر المتكاملة الصغيرة والمتوسطة بدلا من الترانزستورات من ما مكن من الحصول على أحجام صغيرة للحواسيب وبتكلفة أقل كما زادت السرعة وأصبحت تقاس بالنانوثانية ، كما تم إستخدام الرموز ، وقد تطورت نظم التشغيل المختلفة بإبتكار نظام تعدد البرامج ونظام تعدد المعالجات ، كما ظهرت لغات جديدة ذات المستوى الراقى ، وظهرت تطبيقات جديدة ومعها ظهر نظام التشغيل الذي يعمل على جدولة المشغلات وتزويدها بمصادر تحتاجها بدلا من إستخدام مشغل الحاسوب بنظام المشاركات بالوقت ، والذي يعطي إمكانية لعدد من المستخدمين بإستخدام النظام لفترة زمنية قصيرة . اما من ناحية أجهزة الإدخال والإخراج التي ظهرت في هذه المرحلة أجهزة قراءة الحبر الممغنط وأجهزة القراءة الصوتية بالإضافة الى الشاشات المطلوبة لعرض البيانات ، واستخدمت لوحة المفاتيح في عملية إدخال البيانات ، وازدادت سعة الأقراص المغنطيسية بشكل كبير كما ازدادت سرعة الوصول فيها ، وظهرت الأقراص المغنطيسية الثابتة ، وبدأ مع هذا الجيل ظهور الحواسيب متوسطة الحجم⁽²⁾

المرحلة الرابعة 1971 – 1979م:

في أوائل السبعينات من القرن الماضي تم تطوير الدوائر المتكاملة والتي تحتوي على مجموعة من الترانزستورات ثم تطورت الدوائر المتكاملة الكبيرة حتى أصبحت تحتوي على الآلاف من الترانزستورات ،

(1) زيادة عبدالكريم، عبدالرحيم البشتيني، المدخل الى علم الحاسوب (عمان: دار الصفا، 1998م)، ص 15.

(2) علي يوسف، تحليل وتصميم نظم المعلومات (الإسكندرية: الخوارزم للنشر، 1998م)، ص 89.

وفي منتصف السبعينات طورت تقنية عالية عرفت بالدوائر الكبيرة جدا واستخدمت في صناعة المعالج الإلكتروني ، اما الذاكرة فقد استخدمت في صناعتها الدوائر الكبيرة المتكاملة بالإضافة الى استخدام أشباه الموصلات وتحتوي على الذاكرة العشوائية والذاكرة المقروءة فقط ، اما وحدات الذاكرة الخارجية فقد تم التتويج في وحدات الإدخال والإخراج ، ادخلت تحسينات كثيرة على كل منها مما زاد من كفاءتها وسعتها وسرعتها وأصبحت تؤدي ملايين العمليات في الثانية الواحدة . في هذه المرحلة ظهرت برامج خدمة قواعد البيانات وتحتوي بيانات عن هيكل كامل مع إمكانية الإضافة والحذف والتعديل عليها . وظهرت البرمجة الهيكلية بتقسيم البرنامج على شكل برامج فرعية ، كل برنامج يكتبه المبرمج ثم يتم تجميع البرامج الفرعية لإنتاج البرنامج الرئيسي ، إتسمت برامج هذه المرحلة بأنها برامج صديقة للمستخدم ، كما ظهرت العديد من برامج نظم التشغيل⁽¹⁾ .

يتضح بأن الحاسبات مرت بتطورات عديدة في الجانب المادي والبرمجي وقد ظهر هذا التطور في عدة مراحل ابتداء من المرحلة الأولى التي استخدمت فيها الصمامات المفرغة التي لها سرعة تخزينية قليلة واستخدمت فيها لغة الآلة ، أما المرحلة الثانية استخدمت فيها الترانزستور ، الذي ساعد في زيادة سرعة الحاسوب وصغر حجمه وقلة إستهلاكه للطاقة ، اما المرحلة الثالثة استخدمت الدوائر المتكاملة الصغيرة والمتوسطة والذي ساعد على الحصول على حواسيب متوسطة الحجم وتكلفة أقل وسرعة عالية ، وظهرت اللغات ذات المستوى العالي ، وفي المرحلة الرابعة تم تطوير الدوائر المتكاملة الكبيرة التي تحتوي على آلاف من الترانزستورات ، وفي هذه المرحلة ظهرت برامج خدمة قواعد البيانات والبرمجة الهيكلية .

إستخدامات الحاسوب

استخدم الحاسوب في العديد من المجالات المختلفة وخاصة مجال المحاسبة⁽²⁾ ، أدى إستخدام الحاسوب في المحاسبة الى تغيير في نوع وشكل المستندات والدفاتر المحاسبية بالإضافة الى التقارير من حيث الدقة والسرعة بالإضافة الى إستخدامه في شبكات الإنترنت في التجارة الإلكترونية وغيرها من الاعمال أهمها :

- 1- إدارة المخازن ومراقبة المخزون .
- 2- إدارة شؤون الافراد ونظام الأجور .
- 3- تنظيم الحجز والمطارات والسكك الحديدية والفنادق .
- 4- إستخدام معالج الكلمات في أعمال السكرتارية بدلا من الالة الكاتبة حيث أنه يمكن من إصلاح الأخطاء وضبط الهوامش وإضافو الى إنشاء سطور جديدة بدون إعادة كتابة الموضوع بالإضافة الى انه يمكن من الإحتفاظ بالماكينات في وسط مغناطيسي وإمكانية إسترجاعها متى ما احتاج إليها .
- 5- الأنظمة المحاسبية في البنوك والشركات .
- 6- أنظمة قبول وتسجيل الطلاب في الجامعات .

(1) محمد بلال وأخرون، مرجع سابق، ص 31.

(2) محمد فيومي، أساسيات علم الحاسوب (القاهرة: دار الشباب، 1999م)، ص 12.

المبحث الثاني

الأنظمة المحاسبية المحوسبة وأساليب الرقابة الداخلية

تعريف النظام

عرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المرتبطة التي تعمل معا لتحقيق هدف معين ، النظام بشكل عام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد ، الأجهزة ، الأموال ، السجلات ، ...إلخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف او أهداف عامة⁽¹⁾ .

ومن التعريفات السابقة يمكن مناقشة الخصائص التالية :

1- الموارد

لا بد من أن تتوفر لأي نظام مجموعة من الموارد ويمكن تصنيف موارد النظام المحاسبي الى أربعة موارد تتمثل في :

أ- المهمات :

وتشمل الأوراق الكتابية والمطبوعات والمستندات والسجلات والدفاتر ...إلخ .

ب- الأجهزة :

تتمثل في الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة في النظام اليدوي ويضاف إليها الحاسب الالي وأطرافه المكملة مثل وحدات التخزين والطابعات والوحدات الطرفية .

ت- الأفراد :

وهم الأفراد القائمون على إدارة وتشغيل النظام .

ث- الأموال :

هي الأموال المتاحة للنظام المحاسبي من مصادر ذاتية مثل الارباح المحتجزة والإحتياطات أو من مصادر خارجية أو زيادة رأس المال .

ج- الأهداف :

يرتبط وجود أي نظام بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها من وجود النظام ، فأهداف النظام هي المبرر الأساسي في إستمرار النظام ومواصلة نشاطه .

(1) فياض حمزة، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات المالية (الخرطوم: جامعة السودان

للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص ص 55-59.

ح- البيئة :

تمثل بيئة النظام المجال المحيط به والمجتمع الذي يعمل فيه ويتفاعل مع وحدته ونظمه الأخرى وتتقسم الى بيئة داخلية وخارجية .

البيئة الداخلية :

تتكون من الطاقات وإمكانات المنظمة المادية ، الإنسانية ، المالية الحالية والمستقبلية وثقافة المؤسسة . فهي تؤثر على أهداف وإستراتيجيات المنظمة ، وتمثل أوجه قوة وفرص يجب إستغلالها أو ضعف وقيود يجب العمل على تجنبها أو على الأقل التقليل من أثارها السلبية .

البيئة الخارجية :

تمثل المصدر الاساسي الذي يمد المنظمة بالموارد والإمكانات وهي العوامل التي تؤثر على كل المنظمات دون إستثناء (سياسية ، إقتصادية ، ثقافية ، قانونية ، تكنولوجية ، إجتماعية)⁽¹⁾ .

خصائص الأنظمة المحاسبية لمحوسبة :

تتمثل خصائص الأنظمة المحوسبة في الاتي⁽²⁾ :

1- إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد ، وتعزى هذه الخاصية الى السرعة التي يتم بها إنجاز العمليات المحوسبة .

2- تصميم النماذج والمستندات التجارية على نمط موحد يتطلب إستخدام بعض الوسائل الآلية وأن تكون هنالك نمطية في شكل المستندات المستخدمة في النظام المحاسبي من حيث أبعادها وترتيب الخانات المخصصة لإستيفاء البيانات التي تعد بإستخدام الآلات ذات البطاقات المثقبة إذ أن مساحة هذه المستندات تكون مطابقة تماما لمساحة البطاقات .

3- إنتاج مستندات متعددة بعملية آلية واحدة يترتب عليها إستبعاد الأخطاء الناتجة عن إستبدال مواضع الأرقام التي تحدث عند نقل هذه الأرقام من المستندات الى الحسابات بدفاتر اليومية بعمليتين منفصلتين .

4- الربط بين العمليات الحسابية وعمليات التسجيل والترحيل الى الدفاتر المحاسبية المختلفة ، يترتب على ذلك إستعمال الأخطاء الحسابية بغرض عدم وقوع أخطاء في مرحلة نقل المفردات من المستندات او السجلات الأصلية .

(1) ستيفن موسكوف، مارك سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات (الرياض: دار المريخ، 2005م)، ص 26.

(2) أنس السيد، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحسابات (الكويت: مجلة العلوم الإدارية، العدد الرابع، المجلد الرابع عشر، 1983م)، ص 72.

5- تحقيق النتائج الحسابية والحصول على بيانات تحليلية ، وهناك بعض الآلات يمكن أن تقوم بعمليات المطابقة الحسابية وتحليل الإجماليات فور تمام عمليات التسجيل والترحيل .

يتضح بأن من خصائص الأنظمة المحوسبة أنها تؤدي العمليات المتشابهة في وقت واحد بدلاً عن عمليات التكرار التي تحدث في النظام اليدوي ، وتوحيد أنماط المستندات كما يمكن إنتاج مستندات متعددة في عملية آلية واحدة وذلك يبعد الأخطاء الناتجة من إستبدال مواضع الأرقام .

أساليب الرقابة على النظم المحوسبة :

تمثل اساليب الرقابة تلك المعايير والتوجيهات التي يلتزم بها الموظفون المسؤولون من جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها ، وتستخدم تلك المعايير والتوجيهات كأساليب رقابة إدارية ، ويكون لوجود أي ضعف فيها أثراً سالباً عن معالجة البيانات وتعتبر أساليب الرقابة أدوات أساسية للعمل الرقابي ولا تختلف هذه الأساليب في مضمونها في الرقابة من وحدة الى أخرى ، ولكن قد يستخدم أسلوب او أكثر في وحدة واحدة ، وليس بالضرورة أن يستخدم نفس الأسلوب في الوحدات الأخرى ، وقد تتغير الأساليب المستخدمة للرقابة على الوحدة سنوياً تبعاً لنظام العمل وحجم الوحدة وطبيعة نشاطها . وعرفت الاساليب الرقابية بأنها تلك المعايير والإجراءات التي يتبعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتسجيلها وتبويبها وإستخلاص النتائج منها⁽¹⁾ .

ومن الأساليب الرقابية المستخدمة ما يلي⁽²⁾ :

1- القيام بالملاحظة والمشاهدة ويتم ذلك بواسطة الرؤساء والمشرفين على الوحدات بهدف تصحيح ما يقع من أخطاء .

2- المراجعة والفحص للحسابات والدفاتر والمستندات بواسطة المراجع للتأكد من سلامة المركز المالي وصحة القوائم المالية .

3- وضع النظم والتعليمات واللوائح التي تحكم تنفيذ الأعمال .

4- إستخدام أساليب الرقابة التنظيمية .

5- إتباع أساليب رقابة الأجهزة .

6- القيام بوضع أساليب رقابية على إمكانية التوصل الى النظام .

وقد أشارت نشرة المعايير الدولية للمراجعة الى أن أنظمة المعلومات المحوسبة أنها قد تؤثر على الاتي⁽³⁾ :

أ- الإجراءات التي يتبعها المراجع في الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية .

ب- إختبار المخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة والتي من خلالها يتوصل المراجع الى تقدير تلك المخاطر .

(1) سمير محمد، المبادئ الحديثة في المراجعة (القاهرة: جامعة الأزهر و 1983م)، ص 34.

(2) ويليام توماس، إمرسون هنكي، مرجع سابق، ص 440.

(3) الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة، بيئة أنظمة المعلومات بواسطة الحاسوب، من منشورات المجمع

العربي للمحاسبين القانونيين (عمان: شركة مطابع الخط، 1998م)، ص 401.

ت- البرامج والطرق التي يضعها المراجع لتحقيق إختبارات الرقابة المناسبة لتحقيق أهداف عملية المراجعة .

تنقسم أساليب الرقابة في الأنظمة المحوسبة الى (1) :

أساليب الرقابة على المدخلات :

هي الأساليب التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات التي سبق رفضها ، بهدف توفير درجة تأكد معقولة من صحة إعتقاد البيانات بواسطة من له الإختصاص في ذلك ، ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الحاسوب من التعرف عليها وعدم تعديلها سواء بالإضافة أو الحذف أو طبع صورة منها أو إجراء تعديلات غير مشروعة من البيانات المرسله ، بالإضافة الى ذلك يمكن إستخدام الضوابط التالية(2) :

أ- ضوابط الرقابة على المدخلات

تتمثل الضوابط الرقابية على المدخلات في تحديد وتسجيل الأحداث الفعلية المتصلة بعمليات نشاط المنشآت ، وكذلك عمليات إعداد البيانات وتحويلها الى صورة تمكن الحاسوب من قرائتها ، وعمليات إدخال البيانات قد تتعرض للخطأ ، لذلك لا بد من وجود تلك الضوابط للتأكد من أن البيانات المدخلة للحسوب سليمة وتم التصديق بتشغيلها وقد تم تحويلها الى اللغة التي يفهمها الحاسوب بصورة صحيحة بدون تعديل أو إضافة أو حذف ويمكن حصر الضوابط الرقابية على المدخلات بإعداد برامج تمنع وقوع أخطاء في المدخلات عند الإدخال كالتصميم الجيد للمستندات الأصلية ، والموافقة من جهة مسئولة على البيانات قبل إدخالها الى الحاسوب ، وتصميم سجل للمستندات الأصلية وفقاً لنظام معين على أن يتضمن أسماء المستندات والأشخاص الذين قاموا بإدخال البيانات ، وتحديد الأشخاص المصرح لهم بإدخال بيانات المستندات الى الحاسوب ، وإستخدام برامج المراجعة للبيانات الداخلية قبل التشغيل ، حيث تفيد هذه البرامج في الأتي(3) :

1- مراجعة حدود البيانات ، الحد الأدنى الأقصى مع ملاحظة أن القيمة الواقعة بين الحدين تعتبر دليلاً على صحتها ، أما إذا ظهرت القيمة خارج الحدين تعتبر دليلاً على عدم صحتها .

2- مراجعة إشارة كل عدد للتأكد من نوعه سلباً أو إيجاباً .

3- مراجعة الأخطاء غير المتصلة بقاعدة البيانات .

4- مراجعة الأرصدة غي المتصلة بقاعدة البيانات .

5- إجراء عمليات الطباعة المستمرة .

ب- ضوابط لتحديد سلطات مستخدمي الحاسوب

(1) أحمد حلمي و اخرون، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: المناهج للنشر، 2015م)، ص175

(2) ستيفن موسكوف، مارك سيمكن، مرجع سابق، ص351

(3) فالتر ميجيس، روبرت ميجيس، الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الالكتروني (الرياض: دار المريخ، 1995م)

تحدد سلطات مستخدمي الحاسوب بواسطة إدارة المنشأة بحيث لا يطلع موظف إلا في حدود إحتياجاته ومتطلبات وظيفته ، ولا يحق له تعديل او إضافة أي بيانات إلا بتصريح من الإدارة وتستخدم الضوابط التالية⁽¹⁾ :

- 1- إستخدام كلمة سر معينة او رقم سري معين .
 - 2- تخصيص فرد معين للتعرف على مستخدمي البيانات المحاسبية .
 - 3- إستخدام لوحات معينة لتمييز مستخدمي الحاسوب .
- ت- ضوابط الرقابة على العمليات الوحيدة او المنفردة
- يتم تشغيل البيانات على نظام الدفعات ، أما إذا إستعمل نظام العمليات الوحيدة او المنفردة فإنه يستخدم الضوابط التالية :

- 1- إعادة قراءة البيانات المدخلة من خلال الشاشة .
 - 2- ترقيم العمليات بالتسلسل .
 - 3- إختبار النتائج .
 - 4- عدم تسجيل العمليات على جهاز الحاسوب دون علم المسئول عن الجهاز او رئيسه .
- يتضح بأن أساليب الرقابة هي تلك المعايير والإجراءات والتوجيهات التي تصدرها إدارة المنشأة لتحقيق أهدافها عن طريق تنفيذ الأعمال التي تحقق أهداف المنشآت ، وذلك لأن الخطة التي تضعها الإدارة كان مستوي تصميمها من الكفاءة والجودة ، ولا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تكن هنالك رقابة ومتابعة للتنفيذ بمستوى محكم وإلتزام من الموظفين بإتباع وتنفيذ تلك الإجراءات والمعايير والتوجيهات بصورة دقيقة لتنفيذ ما وضعته الإدارة من خطة .

مقومات النظام المحاسبي

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية وهي⁽²⁾ :

- 1- الوحدة المحاسبية
- تمثل الإطار الإقتصادي للنظام المحاسبي ، ويؤثر نوع المنشأة وطبيعة نشاطها في تصميم النظام المحاسبي وتحديد نوع العمليات المالية وأنواع المستندات والتقارير التي تنتج من ذلك النظام .
- 2- العمليات المالية هي عمليات مبادلة مالية تتم داخل وخارج المنشأة نتيجة قرار إداري ، ويترتب عليها حقوق والتزامات ، ويهتم نظام المحاسبة بتتبع حركة القيمة او المنظمة المالية وإنقالها من طرف الى أطراف أخرى وتقاس هذه القيمة او المنفعة بالنقود ، أي تقويمها وفقاً لمبادي القياس النقدي⁽³⁾ .
 - 3- المجموعة المستندية

⁽¹⁾ ستيفن موسكوف، مارك سيمكن، مرجع سابق، ص351

⁽²⁾ أحمد نور، تصميم و ادارة النظام المحاسبي (الاسكندرية: شباب الجامعة، 1998م)، ص20

⁽³⁾ مطر محمد، المحاسبه المالية، (عمان: دار حنين، 2002م)، ص42

تلعب المجموعة المستندية دور الوسيط والدليل الموضوعي لإدخال البيانات الى النظام المحاسبي ، كما يقوم المستند كدليل موضوعي على حدوث عملية المبادلة المالية والتأكد من صحتها كما انها تمثل مستند للتسجيل بدفتر اليومية⁽¹⁾ وإثبات أي عملية مالية تمت داخل المنشأة في تاريخ معين وأن طبيعة هذه المستندات سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات ، فالمستندات في النظام المحاسبي اليدوي يمكن ان تكون وثيقة إثبات لعملية يترتب عليها إجراء ذو أثر مالي ، أما في ظل الأنظمة المحوسبة فيتم تعديلها في شكل وطبيعة المستند او يتم إستخدام مجموعة من المستندات الوسيطة بعد تعديلها بطريقة يفهمها الحاسوب لإدخالها كمدخلات ، ويتم إعداد المستندات للأنظمة المحوسبة بالشكل المناسب والنسخ المطلوبة حسب رؤية مصمم النظام . في الأنظمة اليدوية التي تعتمد على مصادر البيانات والمستندات التقليدية لا تواجهها مشاكل رقابية ، ويمكن مراجعة مصادر البيانات وإكتشاف الأخطاء مباشرة .

4- المجموعة الدفترية

تسجل بيانات النظام اليدوي في مجموعة من الدفاتر يمكن الإطلاع عليها مباشرة ونسبة لضخامتها يصعب نقلها مما يسهل إكتشاف سرقتها او إجراء اي تعديل او تحريف فيها ويتم تسجيل خطوات تشغيل البيانات بالتسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل في مجموعة من الدفاتر والسجلات من واقع مستندات الإثبات حيث تنقسم الدفاتر المحاسبية الى⁽²⁾ :

1- دفتر اليومية وهو سجل تاريخي للأحداث التي وقعت بالمنشأة في بداية السنة المالية ، ويستخدم فيها نظام القيد المزدوج لإثبات هذه القيود ، حيث أنها تمثل الأساس لعمليات الترحيل في النظام اليدوي والتي تتم بصورة دورية على فترات يومية .

2- دفتر الأستاذ

يمثل دفتر الأستاذ الوعاء الذي يصب فيه كل العمليات المالية التي سجلت في دفتر اليومية ، ويتم تبويب العمليات التي سجلت في اليومية وتسمى حسابات الأستاذ وكل حساب يضم جميع العمليات المتشابهة ، تصف كل مجموعة متشابهة في باب واحد⁽³⁾ .

3- السجلات الإحصائية

تستخدم السجلات الإحصائية لتسجيل بيانات تفصيلية عن العمليات التي تم إثباتها بشكل إجمالي بدفتر اليومية وتم تبويبها بشكل إجمالي بدفتر الأستاذ⁽⁴⁾ .

4- التقارير المحاسبية

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع الرقابة المحاسبية ، وذات فائدة كبيرة لإدارة المنشأة ، لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة الموارد الإقتصادية الموضوعية تحت تصرفها ، كما أن القوائم المالية تمثل المصدر

(1) المرجع السابق، ص49

(2) عبداللطيف محمد، النظم المحاسبية (بنغازي: الدار الجامعية، 2000م)، ص16

(3) مطر محمد، مرجع سابق، ص45

(4) كمال عبدالعزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة (عمان: دار وائل، 2004م)، ص236

الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الأخرى التي تهتم بأعمال المنشأة ، تهدف التقارير المحاسبية الى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم والتي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ، وتساعد في تقويم نواحي القوة المالية للمنشأة وتحديد الربحية في التقرير المحاسبي من أهم مقومات النظام المحاسبي وهي وسائط تحمل المعلومات المالية التي تنتج من (1) :

- 1- معلومات عن أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية محددة .
- 2- التغييرات التي تحدث في المركز المالي خلال الفترة المالية .

يتضح بأن النظام المحاسبي يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية متمثلة في الوحدة المحاسبية والتي تمثل الكيان الإقتصادي في النظام المحاسبي ، والعمليات المالية المتبادلة داخل وخارج المنشأة ، بالإضافة الى المجموعة المستندية التي تمثل الدليل الموضوعي لتسجيل العمليات في الدفاتر المحاسبية التي قامت بها المنشأة خلال فترة مالية محددة وتجميعها ، وإستخلاص النتائج منها في صورة تقارير مالية تستخدمها الجهات المستفيدة .

المشكلات الناتجة عن حوسبة النظم المحاسبية:

تتمثل المشكلات الناتجة عن حوسبة النظم المحاسبية في (2) :

أولاً : المشكلات التي تتعلق بأجهزة الحاسب الألي :

هنالك العديد من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة . ويمكن تلخيص هذه المشاكل على النحو التالي :

- 1- التقدم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسب الإلكتروني وعدم كفاءته .
- 2- عدم الدقة في تشغيل أجهزة الحاسب الإلكتروني .
- 3- إرتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني .
- 4- تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي الى تلف جسيم في المعلومات المحاسبية .

ثانياً : مشكلات تتعلق بتشغيل الحاسب الإلكتروني

- 1- سوء عملية تخطيط التشغيل . الأمر الذي يترتب عليه تعطل إستمرار أداء الخدمات .
- 2- توقف الأجهزة عن العمل أثناء التشغيل وعد إعطاء توجيهات عن المشكلة .
- 3- سوء الرقابة والإشراف على عملية التشغيل .

ثالثاً : مشكلات تتعلق بعملية معالجة البيانات

- 1- إختفاء السجلات المالية . ففي ظل النظام الحوسبة يتم حفظ وتسجيل البيانات المحاسبية في الذاكرة الرئيسية للحاسوب . او على الأشرطة والأسطوانات الممغنطة خارج الحاسب الألي وبلغة لا يفهمها

(1) عصام الدين محمد، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان (أمدومان: غير منشورة ، 2005م)، ص 134.

(2) آدم عبدالله، حوسبة النظم المحاسبية وأثرها على الإنتاج والإنتاجية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، غير منشورة، 2008م)، ص ص 111- 113.

الا الحاسوب وبالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية وغير قابلة للقراءة . كما يمكن تغيير او إضافة او حذف اي بيان دون ترك أثر يرى على حدوث هذه العمليات كما يسهل من ارتكاب حالات الغش ويجعل من الصعب إكتشافها .

2- عدم إلمام المستخدمين بإستخدام الحاسوب في العمل يكون عائقاً امام تقسيمهم لبرنامج المحاسب المهم . ومن ثم عدم المقدرة على إدخال البيانات المحاسبية ومعالجتها .

رابعاً : مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الإلكتروني

1- أخطاء في صياغة وتصميم البرامج او سبب عدم مرونتها .

2- عدم إكمال التعديلات على البرامج وفقاً للظروف المغايرة ز

3- أخطاء في منطق المعالجة .

4- عدم مقدرة المصمم أحياناً على ترجمة إحتياجات المستخدم بالضبط .

5- عدم معرفة المستخدمين بإستخدام الحوسبة يؤدي الى صعوبة تفاوتهم مع المصممين .

خامساً : مشكلات تتعلق بالمحاسبين

يعتبر نجاح إستخدام الحوسبة في اغلب المنشآت بالدرجة الأولى على العناصر البشرية القائمة على تشغيله ومنهم المحاسبين . ونتيجة لإسخدام الحوسبة تظهر بعض المشكلات والتي يكون مسئولاً عنها المحاسبون ومن هذه المشاكل ما يلي :

1- أخطاء في التوجيه المحاسبي في بعض العمليات . مما يترتب عليها من مدخلات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة أيضاً .

2- عدم إستيعاب بعض المحاسبين لمقدرات الحاسب الآلي .

3- التأخير في إمداد الحاسب الآلي بالبيانات أولاً بأول . مما يؤدي الى تأخير في الحصول على المخرجات بالسرعة المطلوبة .

4- أخطاء في التسويات اليدوية . وما يترتب على ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئة للحاسوب .

سادساً : مشكلات تتعلق بالرقابة على إستخدام الحاسوب

تعتبر عملية الرقابة على إستخدام الحاسوب (المحوسبة) عامل أساسي وهام في نجاح إستخدامها . وبالتالي فإن عدم فاعلية وكفاءة نظم الرقابة يؤدي الى العديد من المشكلات أهمها ما يلي :

1- تركيز معظم العمليات داخل الحاسوب .

2- إرتكاب أخطاء عند تغذية الحاسب بالبيانات .

3- عدم حماية الملف "وسائط التخزين" وبالتالي سهولة سرقة البيانات نظراً لصغر حجم وسائط التخزين.

4- عدم مراقبة ومراجعة البيانات أثناء عملية تشغيلها . أي عدم وجود رؤية واضحة لمسار المراجعة ، وبالتالي إمكانية تحويل البيانات والتلاعب بها دون ترك آثار ملموسة .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض من خلال :

- المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .
- المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية .
- المبحث الثالث : إختبار صحة الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني⁽¹⁾:

نشأة بنك فيصل الإسلامي وتطوره:

نشأ بموجب الأمر الموقت رقم "9" لعام 1977م بتاريخ 1977/4/4م ، وفي مايو عام 1977م إجتماع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ، و وافقوا على فكرة التأسيس وإكتتبوا في نصف رأس المال المصرح به في ذلك الوقت ، وفي 18 أغسطس عام 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لعام 1925م وبأشهر أعماله فعلياً إعتباراً من مايو عام 1978م .

رأس المال:

بلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع "510" مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك "34" فرع .

الرؤية:

مصرف إسلامي الوجه ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية المجتمع ، عناية للعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة

مصرف وجهته إسلامية وسماته سودانية ويستهدف التطوير والإمتياز والكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليونياً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، نظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ويلتزم بالشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

نشاط البنك:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية ، والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية ، وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وتقنيات حديثة ومتطورة .

خدمات البنك:

تتمثل خدمات البنك في :

(1) WWW.fibsudan.com

1. الرواد أونلاين ، الرواد موبايل ، الرواد كاش .
2. التسجيل الإلكتروني للطلاب ، التحصيل الإلكتروني .
3. الصراف الآلي ، الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي .
4. خدمة الرسائل القصيرة ، شراء الكهرباء ، نقاط البيع .
5. خدمة المرتبات الإلكترونية .
6. قروشي .

ثانياً : بنك النيل للتجارة والتنمية (1):

نشأة بنك النيل للتجارة والتنمية وتطوره:

تأسس في 11 نوفمبر عام 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص ، وبأشر أعماله المصرفية في في يونيو عام 1983م كأول بنك قطاع عام (في حينها) ، يطبق في معاملته الشريعة الإسلامية ، وفي مارس عام 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379) ، وفي فبراير عام 2013م تم تغيير إسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين ، وقد كان الهدف الرئيسي من تغير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع التعاوني .

رأس المال :

يبلغ رأس المال المصرح به "300" مليون جنيه سوداني ، والمبلغ المدفوع "160" مليون جنيه سوداني ، يبلغ عدد فروع البنك "31" فرع ، عدد العاملين في المؤسسة "685" .

نشاط البنك :

يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل لكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في :

1. فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة .
2. تمويل كافة القطاعات الإقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي .
3. تقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني .

الرؤية :

أن يكون النموذج الأفضل للمصرف الإسلامي محلياً وعالمياً للمساهمين وعملائه الحاليين والمرقبين وللعاملين مع الإلتزام بمسؤولياته الإجتماعية .

الرسالة :

القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية للمصرف ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة ، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بإبتكار وسائل مصرفية متعددة ، وحلول مهنية راقية .

(¹) www.alnilebank.com

القيم

تتمثل قيم المصرف في الآتي :

1. الإلتزام بهدى الشريعة الإسلامية السامية .
2. الشفافية والنزاهة .
3. الخدمة المميزة والدقيقة للعميل .

ثانياً : بنك المزارع التجاري (1)

تأسس مصرف المزارع التجاري في عام 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة. وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان .

يسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤية:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزاً لحقوق المساهمين .

الرسالة :

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين .

السمة القانونية :

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 260.000.000 سهماً .

رأس المال:

رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع 260 مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك 28 فرعاً وعدد العاملين في البنك 893 فرد ، وهو عضو في إتحاد المصارف .

خدمات المصرف

1. خدمة الأثير .
2. خدمة الرسائل القصيرة .
3. الإنترنت بانك .
4. الصراف الآلي .
5. المحفظة الإلكترونية .
6. التسجيل الإلكتروني .

(1) www.fcbsudan.com .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (25) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (25) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1-الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).

2-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3-الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).

4-الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، أخرى).

5-الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع خارجي، مراجع داخلي، محاسب، أخرى).

6-الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

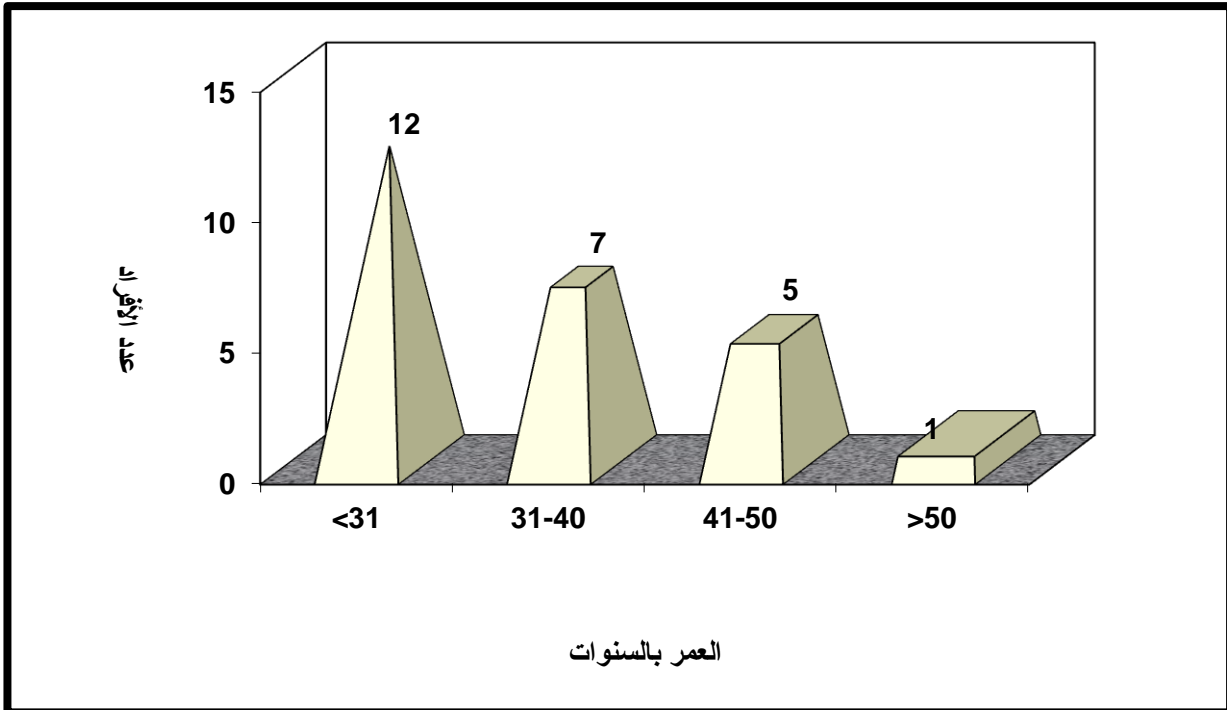
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	12	%48.0
من 31 - 40 سنة	7	%28.0
من 41 - 50 سنة	5	%20.0
أكثر من 50 سنة	1	%4.0
المجموع	25	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (12) فرداً ويمثلون ما نسبته (%48.0) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (31-40) سنة، إذ بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (%28.0) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (%20.0) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، والبالغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (%4.0) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

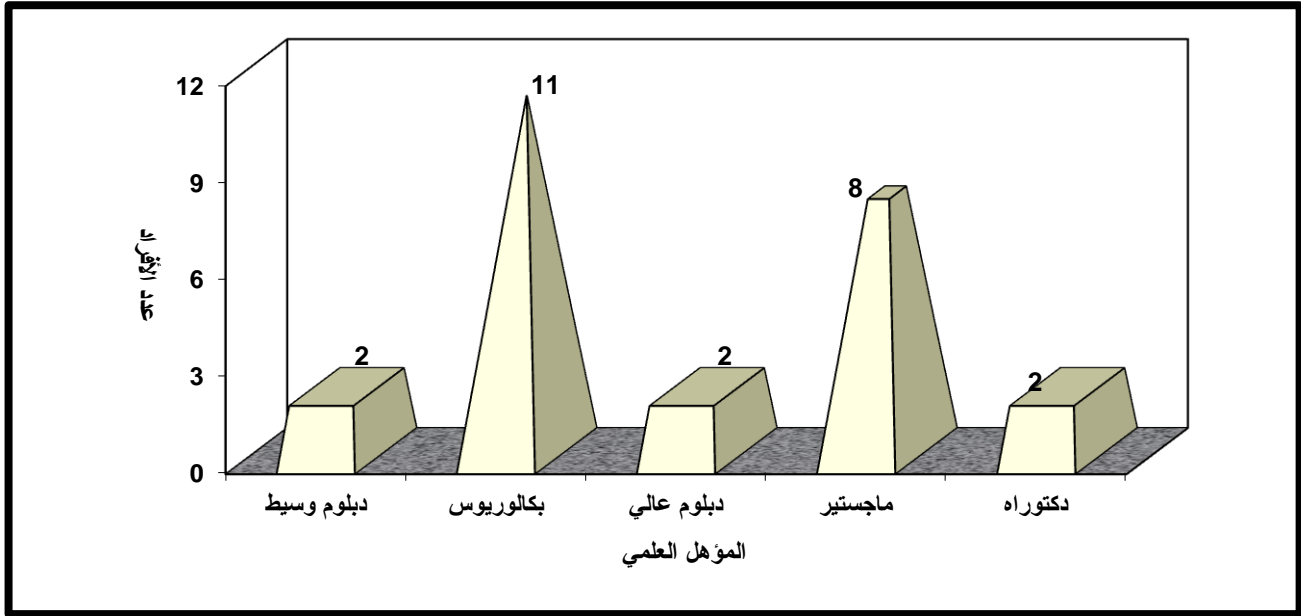
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	2	8.0%
بكالوريوس	11	44.0%
دبلوم عالي	2	8.0%
ماجستير	8	32.0%
دكتوراه	2	8.0%
المجموع	25	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (32.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم الوسيط، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

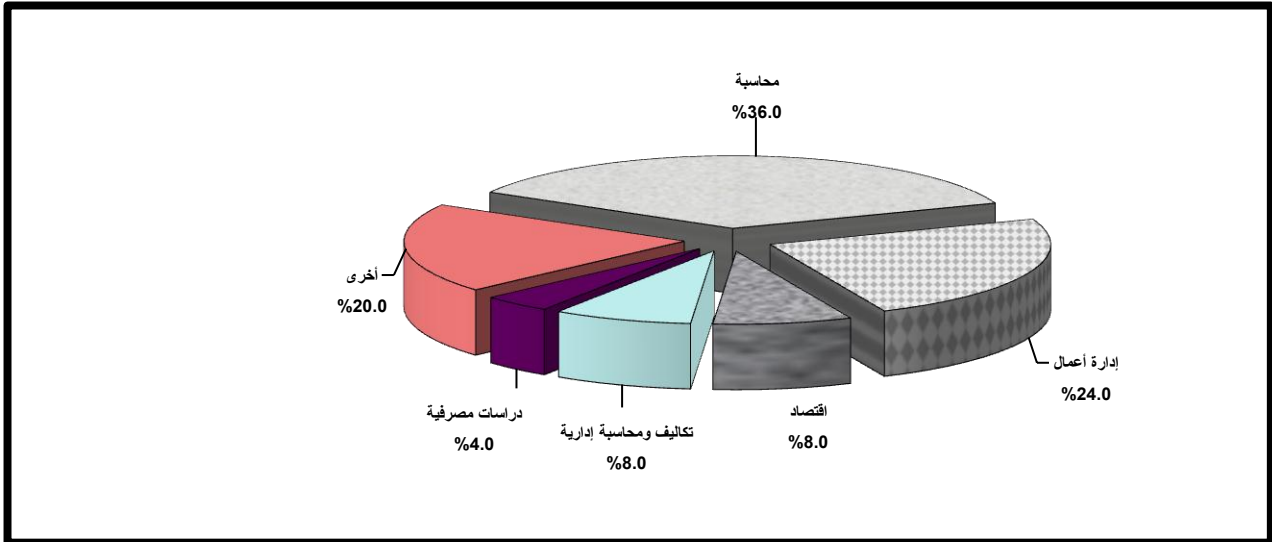
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
36.0%	9	محاسبة
8.0%	2	تكاليف ومحاسبة إدارية
24.0%	6	إدارة أعمال
8.0%	2	إقتصاد
4.0%	1	دراسات مصرفية
20.0%	5	أخرى
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) أفراد وبنسبة (36.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (6) أفراد وبنسبة (24.0%) من المتخصصين بإدارة الاعمال، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من

المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

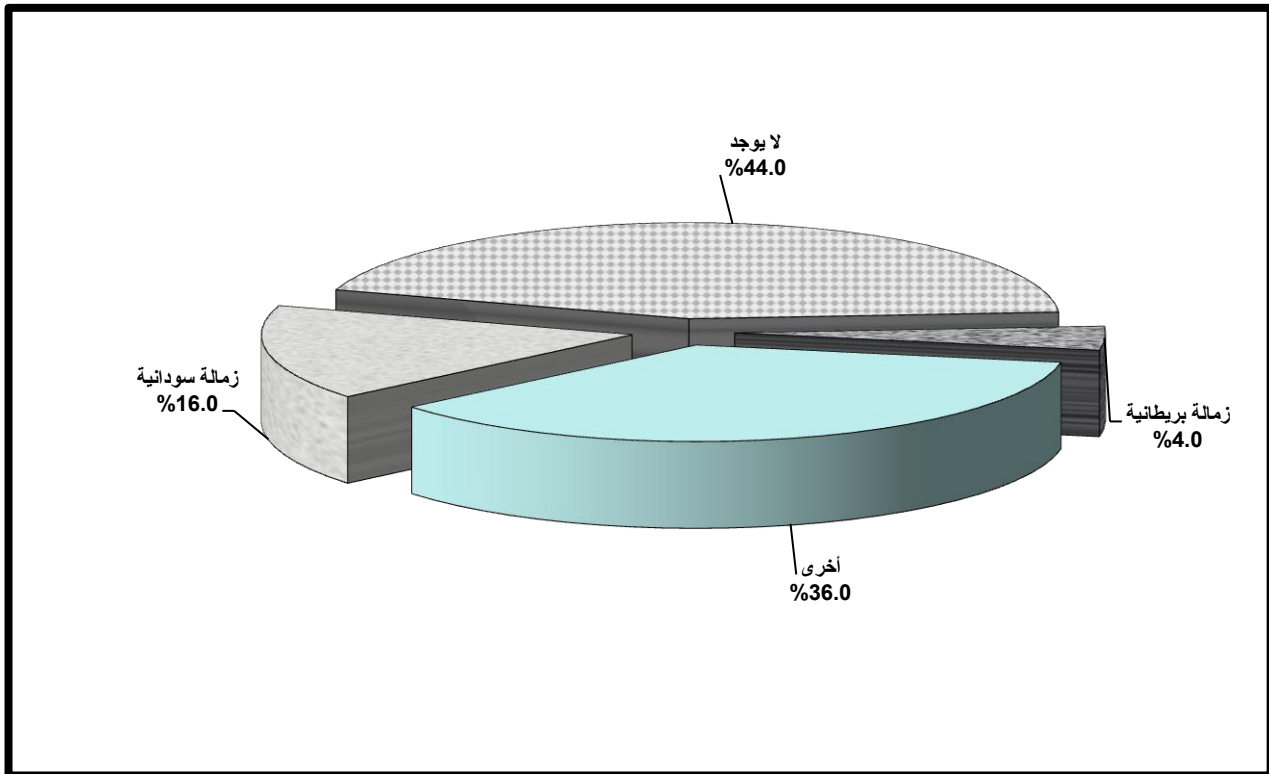
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
4.0%	1	زمالة بريطانية
16.0%	4	زمالة سودانية
36.0%	9	أخرى
44.0%	11	لا يوجد
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (36.0%) لديهم

مؤهلات مهنية أخرى، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (16.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

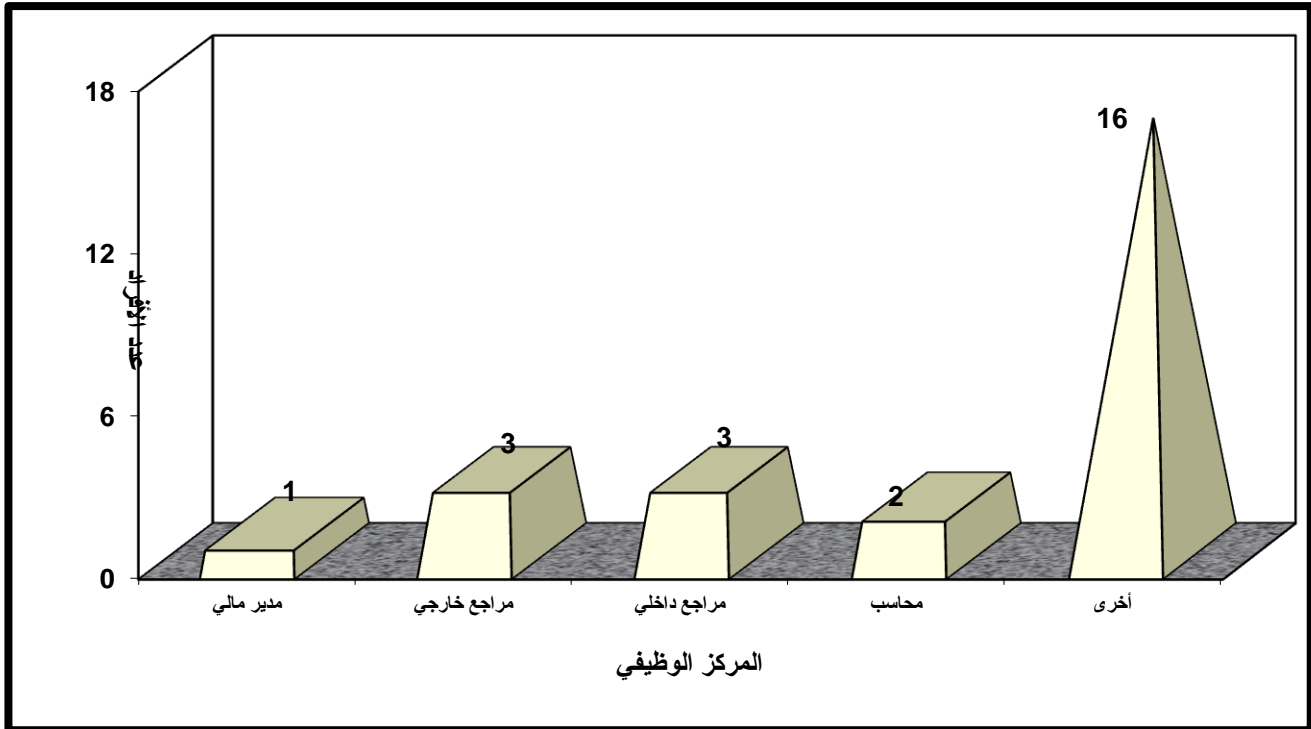
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
4.0%	1	مدير مالي
12.0%	3	مراجع خارجي
12.0%	3	مراجع داخلي
8.0%	2	محاسب
64.0%	16	أخرى
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (16) فرداً وبنسبة (64.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي، حيث بلغ عددهم في العينة (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، و(3) مراجعيين داخليين بنسبة (12.0%)، و(2) محاسبين بنسبة (8.0%)، ومدير مالي واحد بنسبة (4.0%).

6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

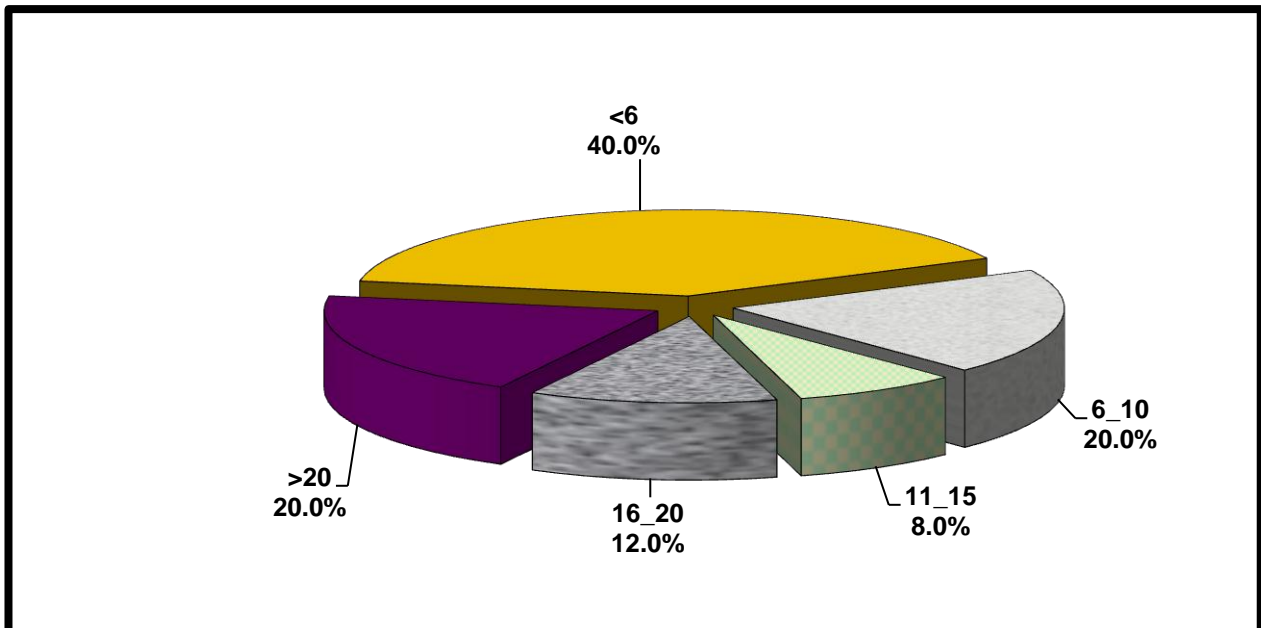
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	10	40.0%
من 6-10 سنوات	5	20.0%
من 11-15 سنة	2	8.0%
من 16-20 سنة	3	12.0%
أكثر من 20 سنة	5	20.0%
المجموع	25	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (40.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (2) أفراد وبنسبة (8.0%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.

سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.

يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.

يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times r}{r + 1}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
0.79	0.63	الأولى
0.88	0.78	الثانية
0.92	0.85	الثالثة
0.85	0.72	الاستبيان كاملاً

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- الأشكال البيانية.
- 2- التوزيع التكراري للإجابات.
- 3- النسب المئوية.
- 4- معامل ارتباط بيرسون.
- 5- معادلة سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات.
- 6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (25) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

الفرضية الأولى: " استخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية "

العبارة الأولى: استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

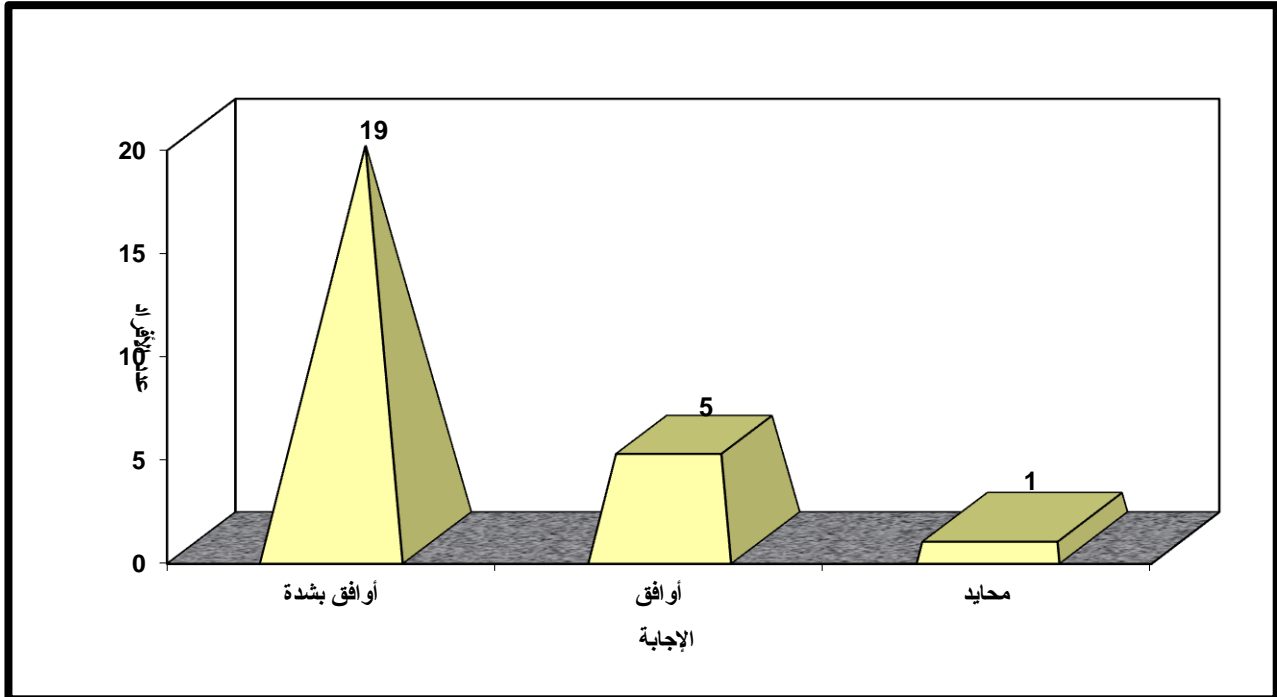
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
76.0%	19	أوافق بشدة
20.0%	5	أوافق
4.0%	1	محايد
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (76.0%) وافقوا بشدة على أن استخدام الحاسب الإلكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي ، وكما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية خلال العمل.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)

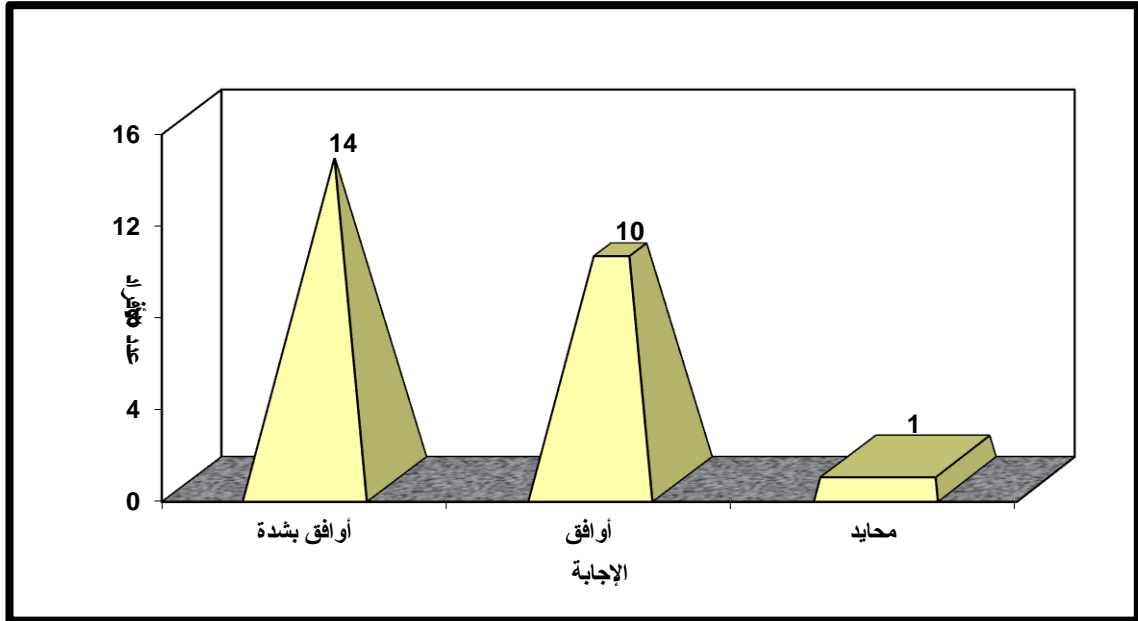
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
56.0%	14	أوافق بشدة
40.0%	10	أوافق
4.0%	1	محايد
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا بشدة على أن وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

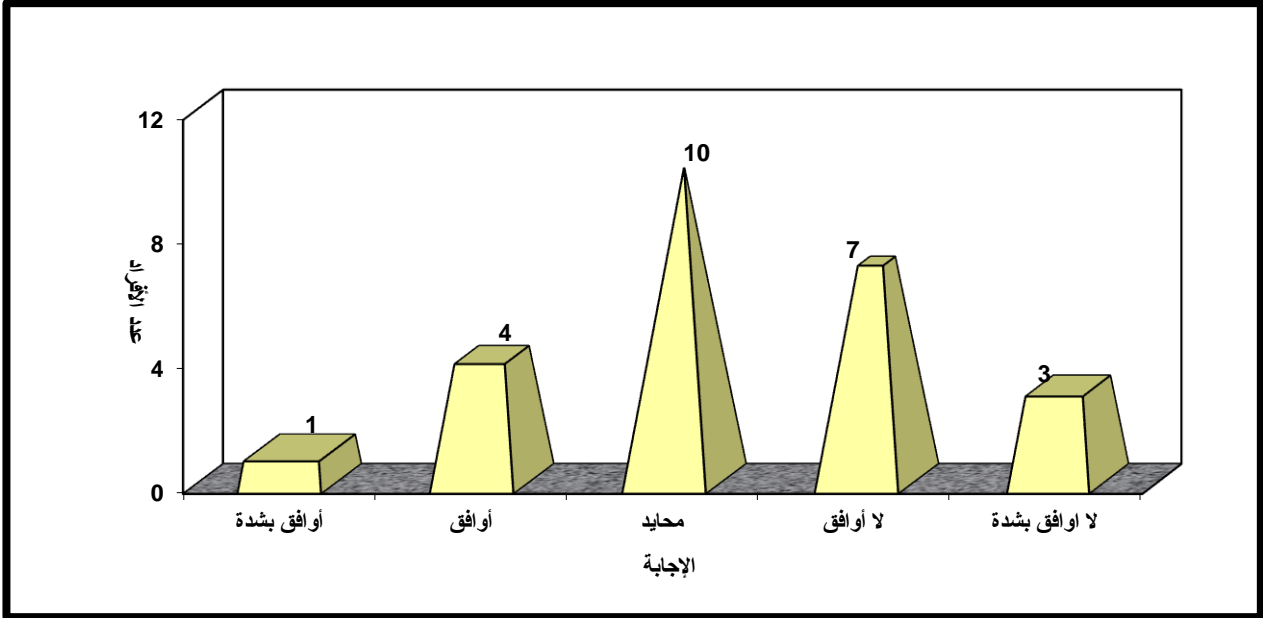
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
4.0%	1	أوافق بشدة
16.0%	4	أوافق
40.0%	10	محايد
28.0%	7	لا أوافق
12.0%	3	لا أوافق بشدة
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) محايدوا على أن استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة ، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، بينما وافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

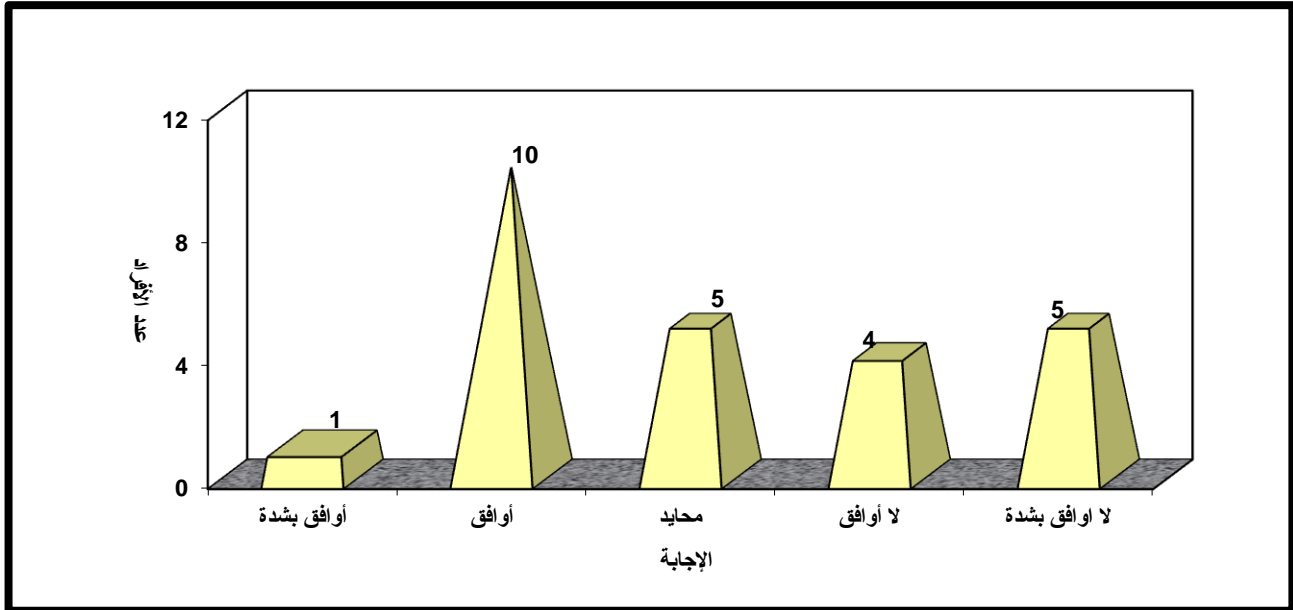
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
4.0%	1	أوافق بشدة
40.0%	10	أوافق
20.0%	5	محايد
16.0%	4	لا أوافق
20.0%	5	لا أوافق بشدة
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) وافقوا على أن وجود أنظمة رقابة داخلية متساهلة تعمل على إهمال الموظفين لمهامهم والعمل بإستهتار مما يؤدي إلى تقليل الكفاءة، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (20.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

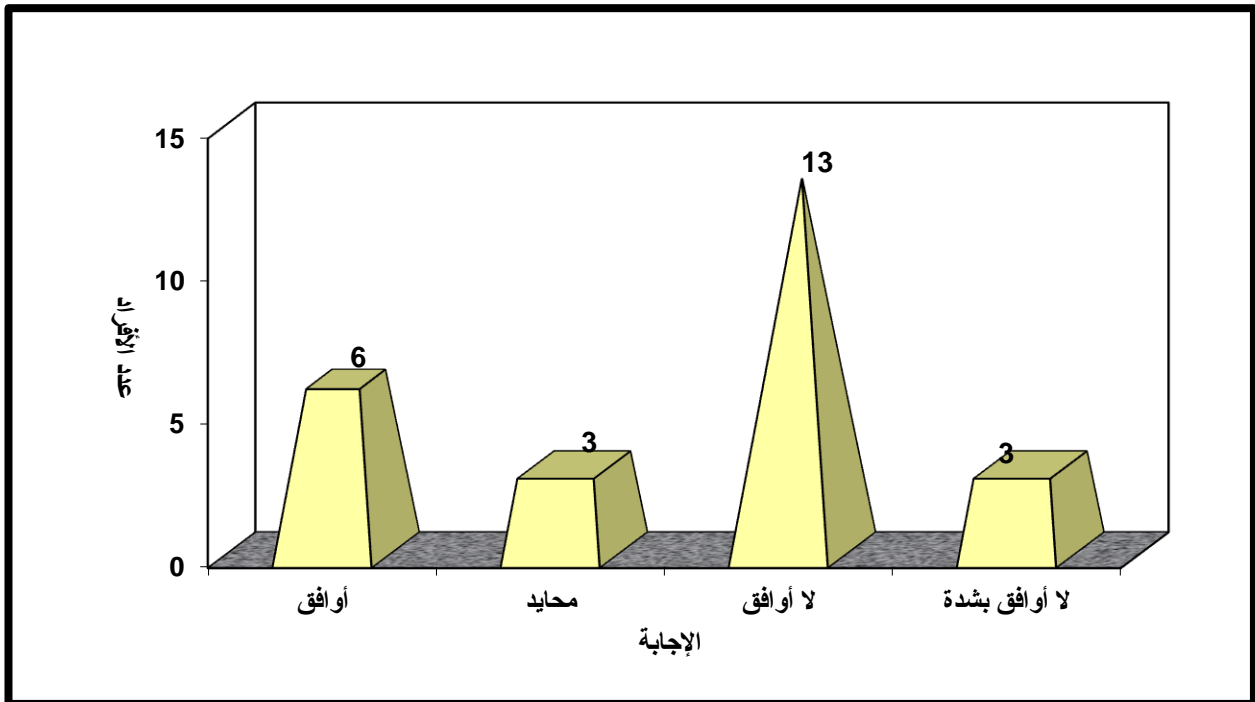
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%24.0	6	أوافق
%12.0	3	محايد
%52.0	13	لا أوافق
%12.0	3	لا أوافق بشدة
%100.0	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) لم يوافقوا على أن تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، بينما وافق (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك.

الفرضية الثانية: "تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر استخدام الأنظمة الالكترونية".

العبارة الأولى: يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)

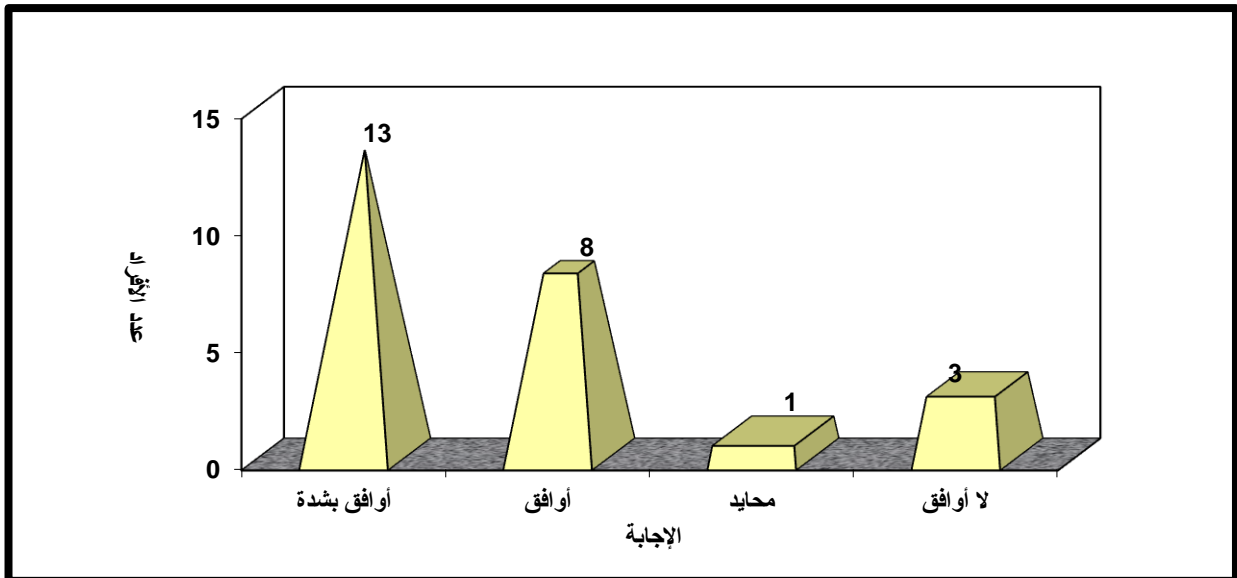
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
52.0%	13	أوافق بشدة
32.0%	8	أوافق
4.0%	1	محايد
12.0%	3	لا أوافق
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (32.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك. العبارة الثانية: استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

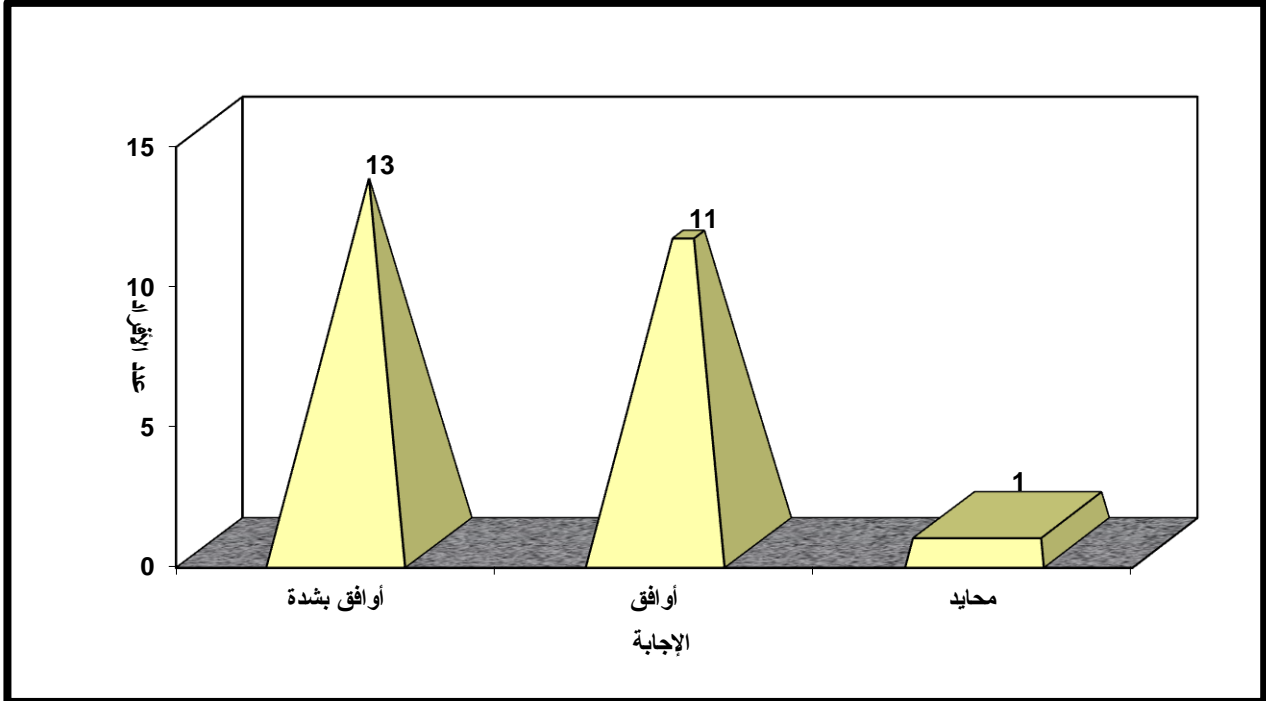
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
52.0%	13	أوافق بشدة
44.0%	11	أوافق
4.0%	1	محايد
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي إلى إنتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة إلى تقليل الأخطاء، كما وافق (11) فرداً وبنسبة (44.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: استخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

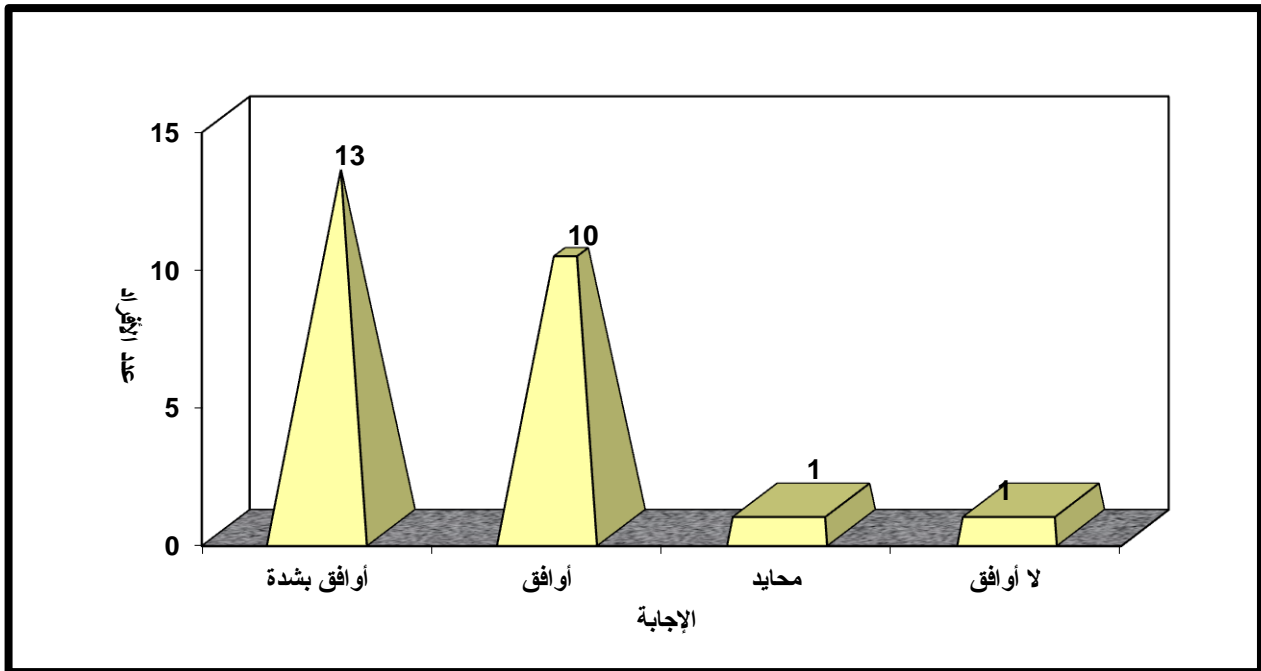
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%52.0	13	أوافق بشدة
%40.0	10	أوافق
%4.0	1	محايد
%4.0	1	لا أوافق
%100.0	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الرابعة: توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية.
يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

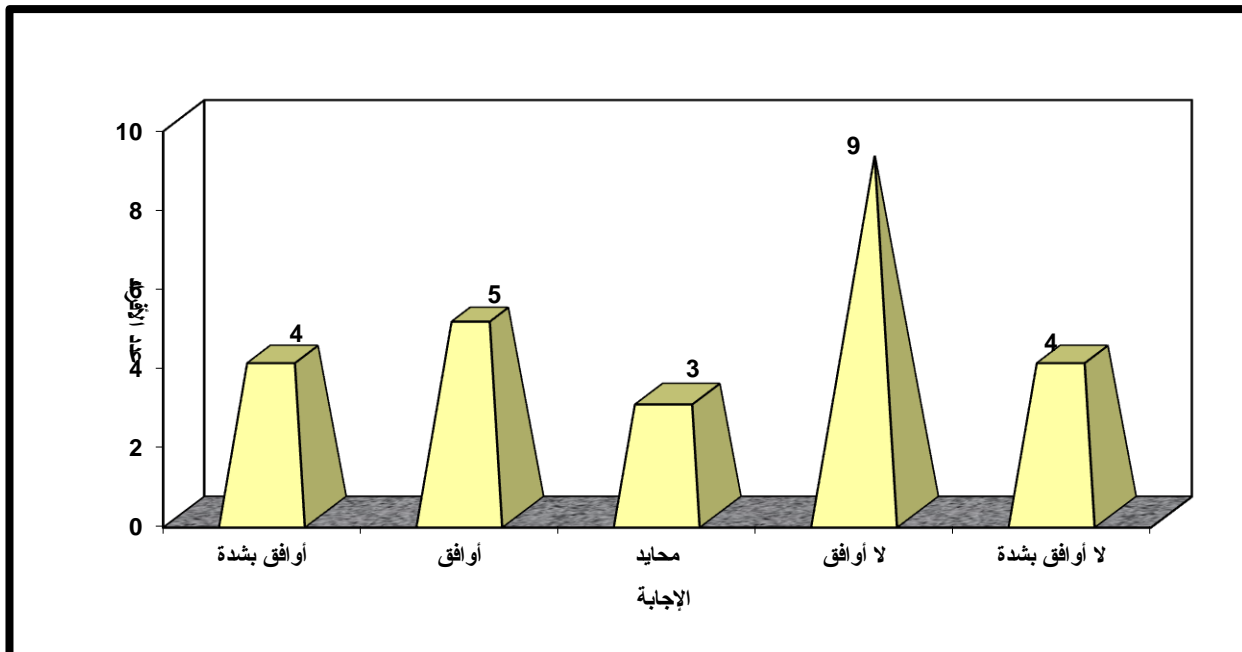
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
16.0%	4	أوافق بشدة
20.0%	5	أوافق
12.0%	3	محايد
36.0%	9	لا أوافق
16.0%	4	لا أوافق بشدة
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (9) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (36.0%) لم يوافقوا على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية لا يؤثر في كفاءة العمل بالبنوك مما يؤدي إلى زيادة المخاطر، بينما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم

يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

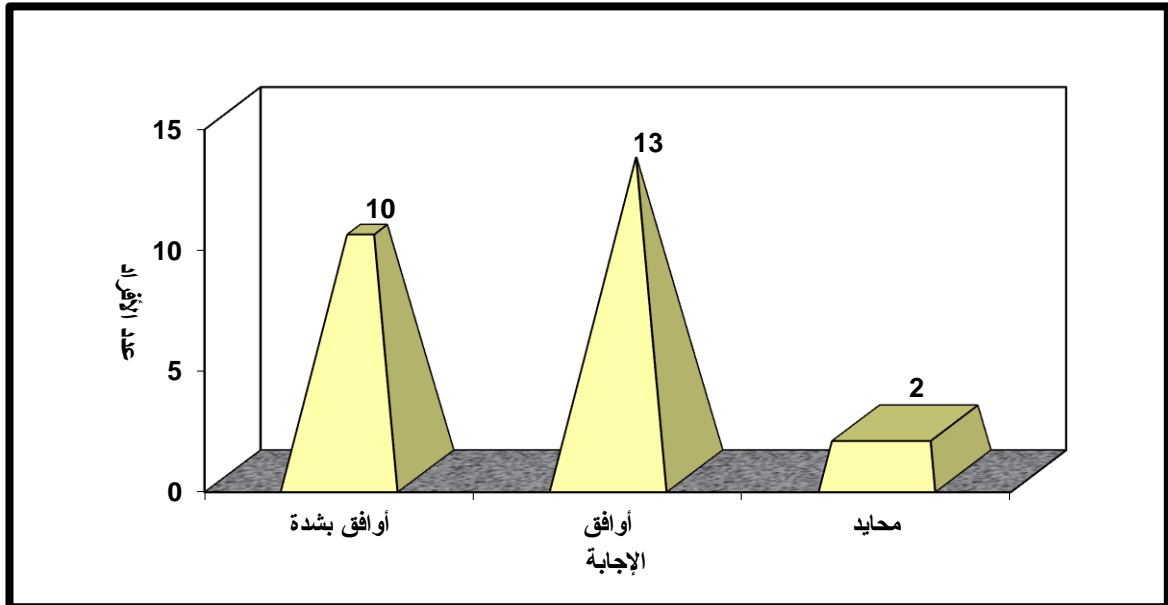
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
40.0%	10	أوافق بشدة
52.0%	13	أوافق
8.0%	2	محايد
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

الفرضية الثالثة: " كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في حجم العينات ، ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام "

العبارة الأولى: نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

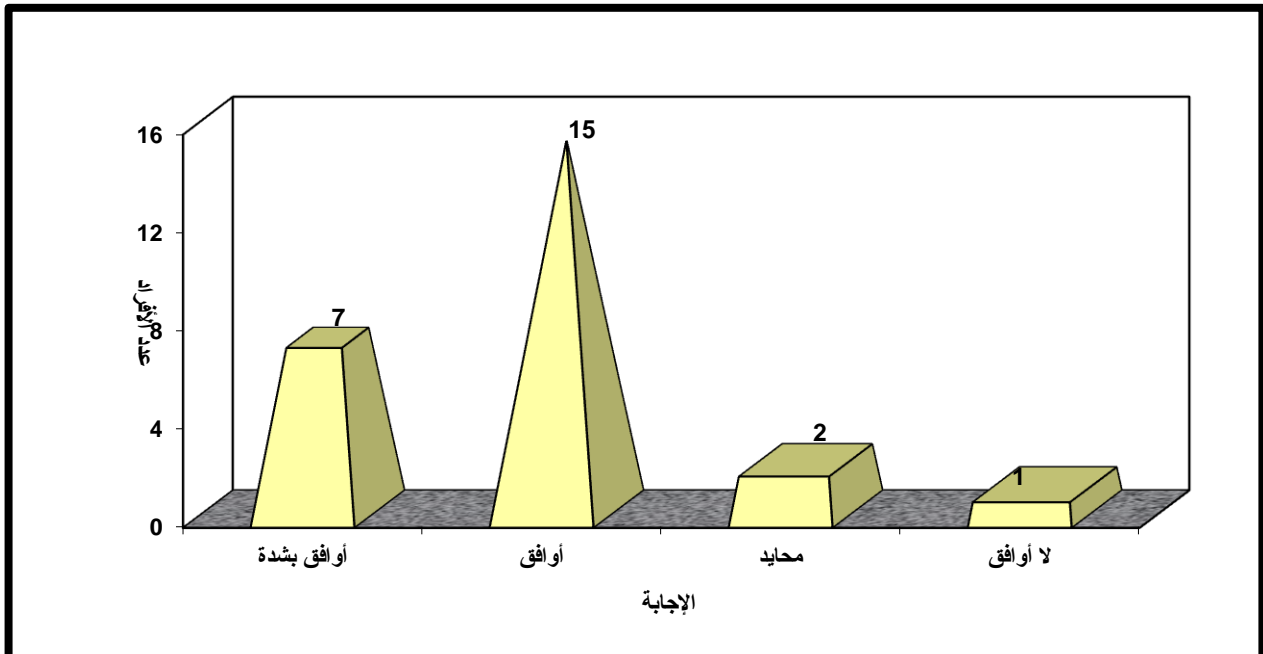
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%28.0	7	أوافق بشدة
%60.0	15	أوافق
%8.0	2	محايد
%4.0	1	لا أوافق
%100.0	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (%60.0) وافقوا على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة ، كما وافق بشدة (7) أفراد

وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الثانية: ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

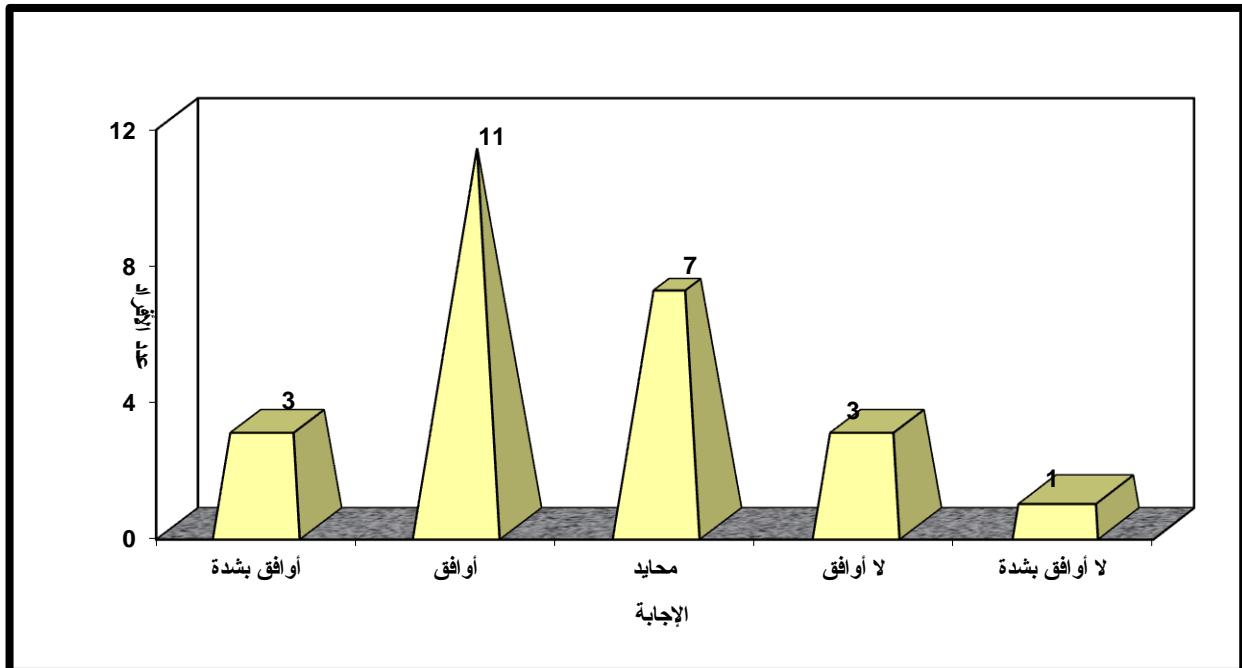
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
12.0%	3	أوافق بشدة
44.0%	11	أوافق
28.0%	7	محايد
12.0%	3	لا أوافق
4.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (11) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (44.0%) وافقوا على أن الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في اكتشاف الأخطاء تساعد في رفع كفاءة نظام الرقابة

الداخلية، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (28.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

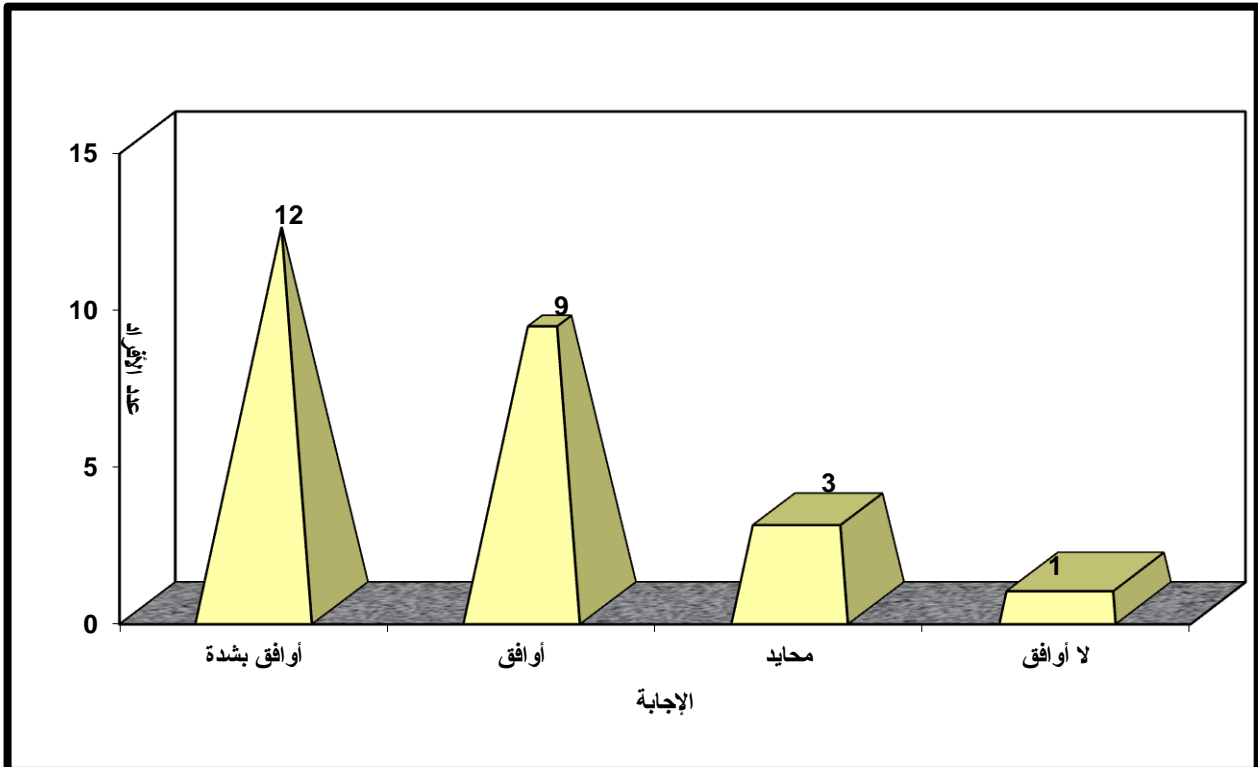
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
48.0%	12	أوافق بشدة
36.0%	9	أوافق
12.0%	3	محايد
4.0%	1	لا أوافق
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (12) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا بشدة على أن كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

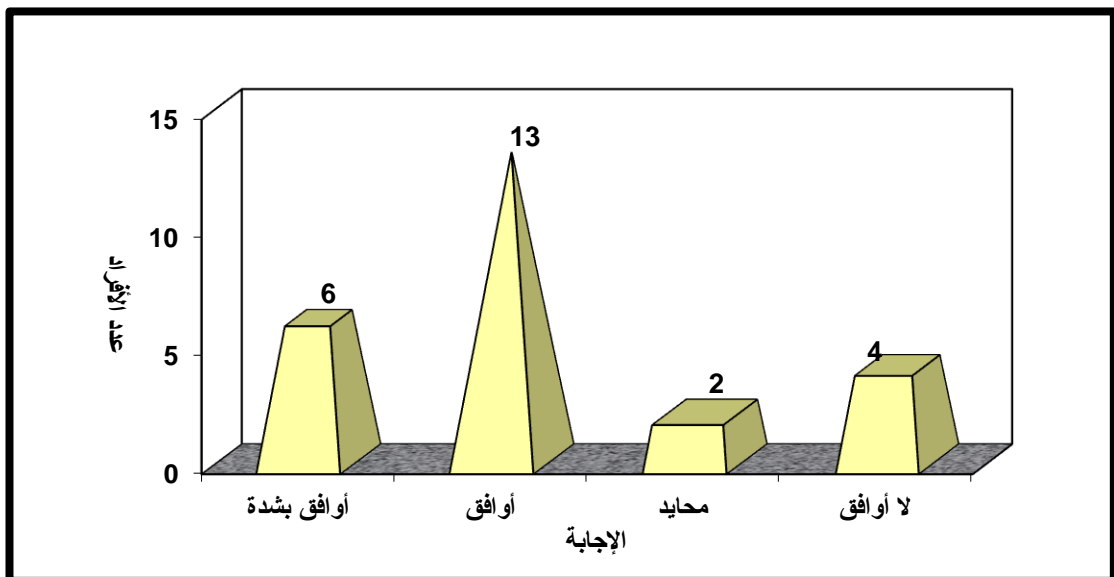
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%24.0	6	أوافق بشدة
%52.0	13	أوافق
%8.0	2	محايد
%16.0	4	لا أوافق
%100.0	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن الأنظمة الإلكترونية تساعد المراقبين الداخليين بالالتزام بالمعايير والقوانين في أداء مهامهم، كما وافق بشدة (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الخامسة: كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

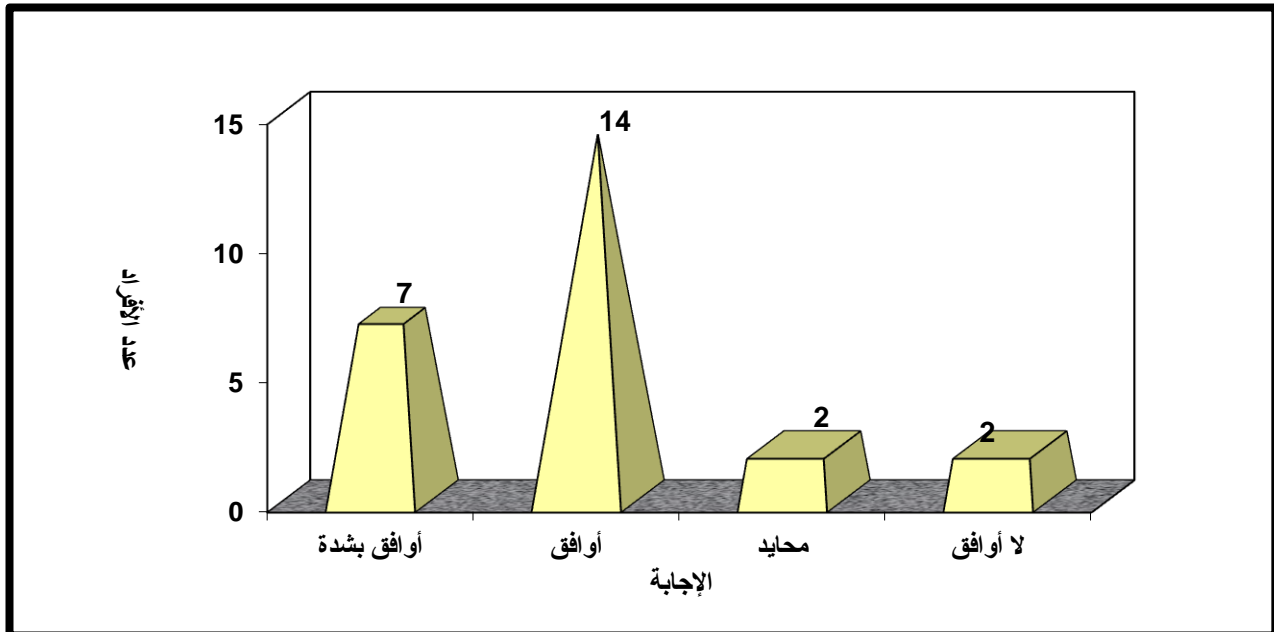
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	7	أوافق بشدة
56.0%	14	أوافق
8.0%	2	محايد
8.0%	2	لا أوافق
100.0%	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقييم مدي فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" استخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية ."

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي	5	أوافق بشدة
2	وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية	5	أوافق بشدة
3	استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة	3	محايد
4	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء	3	محايد
5	تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية	2	لا أوافق
	جميع العبارات	3	محايد

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدون على أن استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدون على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدون على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدون وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي	2	21.44
2	وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية	2	10.64
3	استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت	4	10.00

		والتكلفة	
8.40	4	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء	4
10.68	3	تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية	5

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (21.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن استخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

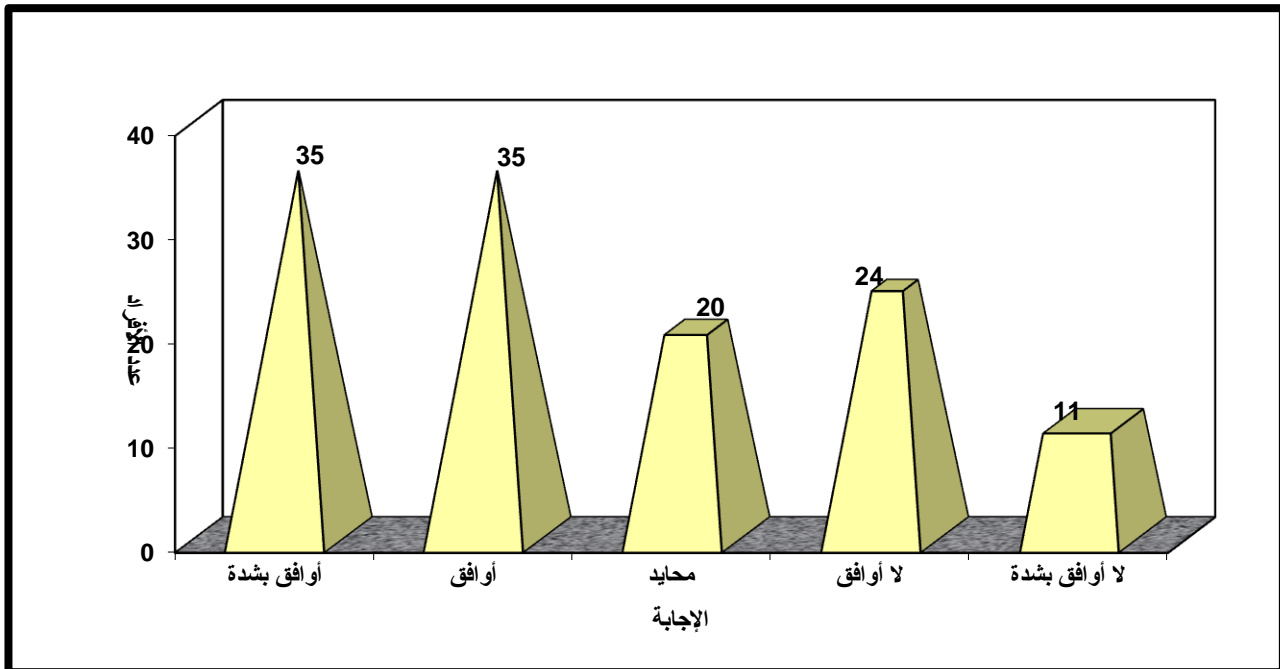
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	35	أوافق بشدة
28.0%	35	أوافق
16.0%	20	محايد
19.2%	24	لا أوافق
8.8%	11	لا أوافق بشدة
100.0%	125	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة، و(24) إجابة وبنسبة (19.2%) غير موافقة، و(20) إجابة وبنسبة (16.0%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (16.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "إستخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية" قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر استخدام الأنظمة الالكترونية".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات	5	أوافق بشدة
2	إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء	5	أوافق بشدة
3	إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي	5	أوافق بشدة
4	توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية	2	لا أوافق
5	لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية	4	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات	3	13.88
2	إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء	2	9.92
3	إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي	3	18.36
4	توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية	4	4.40
5	لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية	2	7.76

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م
ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك

يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (9.92) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (18.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (4.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (7.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح

الموافقين على أن لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

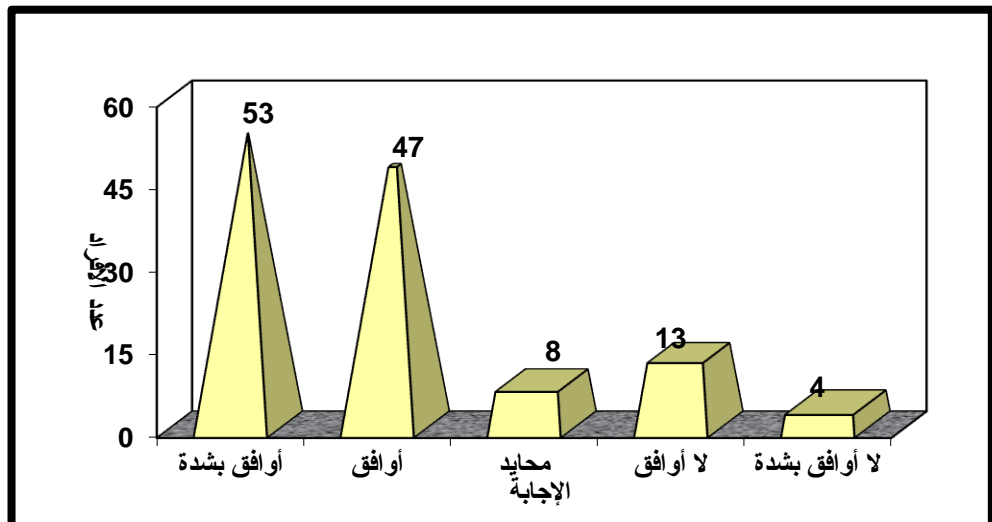
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.4%	53	أوافق بشدة
37.6%	47	أوافق
6.4%	8	محايد
10.4%	13	لا أوافق
3.2%	4	لا أوافق بشدة
100.0%	125	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (53) إجابة وبنسبة (42.4%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(47) إجابة وبنسبة (37.6%) موافقة، و(13) إجابة وبنسبة (10.4%) غير موافقة، و(8) إجابات وبنسبة (6.4%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (3.2%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (85.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر استخدام الأنظمة الإلكترونية" قد تحققت.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في حجم العينات، ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة	4	أوافق
2	ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة	4	أوافق
3	كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات	4	أوافق
4	وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة	4	أوافق
5	كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة	3	19.64
2	ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة	4	12.80
3	كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات	3	12.60
4	وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة	3	11.00

15.48	3	كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات	5
-------	---	--	---

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (19.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (15.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية

(3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

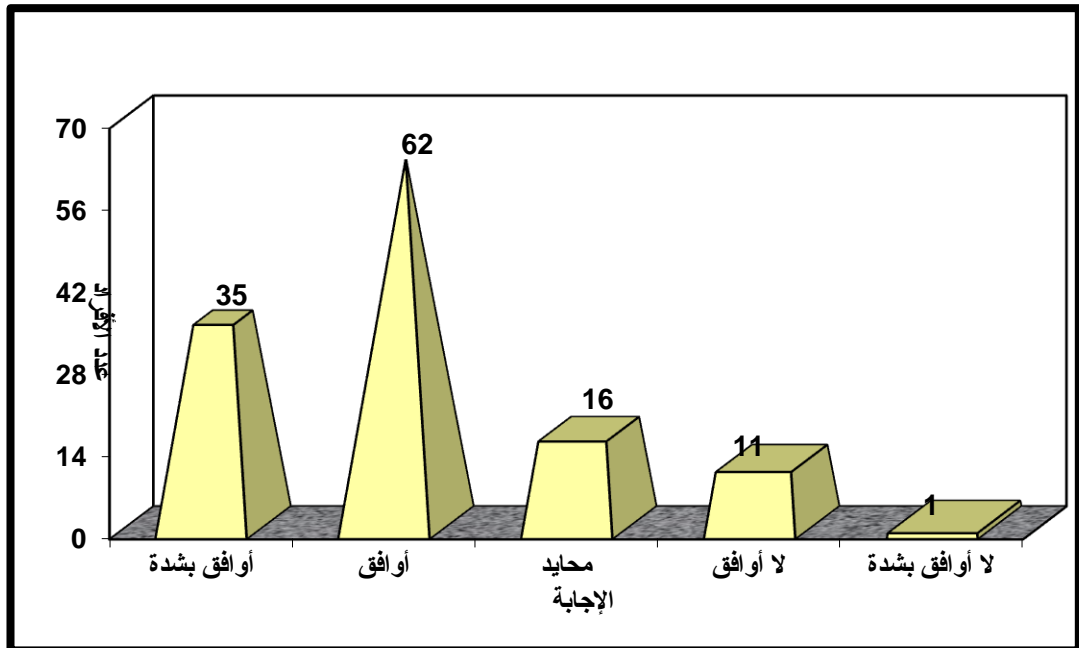
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	35	أوافق بشدة
49.6%	62	أوافق
12.8%	16	محايد
8.8%	11	لا أوافق
0.8%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	125	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (62) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة، و(16) إجابة وبنسبة (12.8%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة، وإجابة واحدة وبنسبة (0.8%) غير موافقة على ذلك وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (92.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر

في حجم العينات ، ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

الجدول (10/3/3)

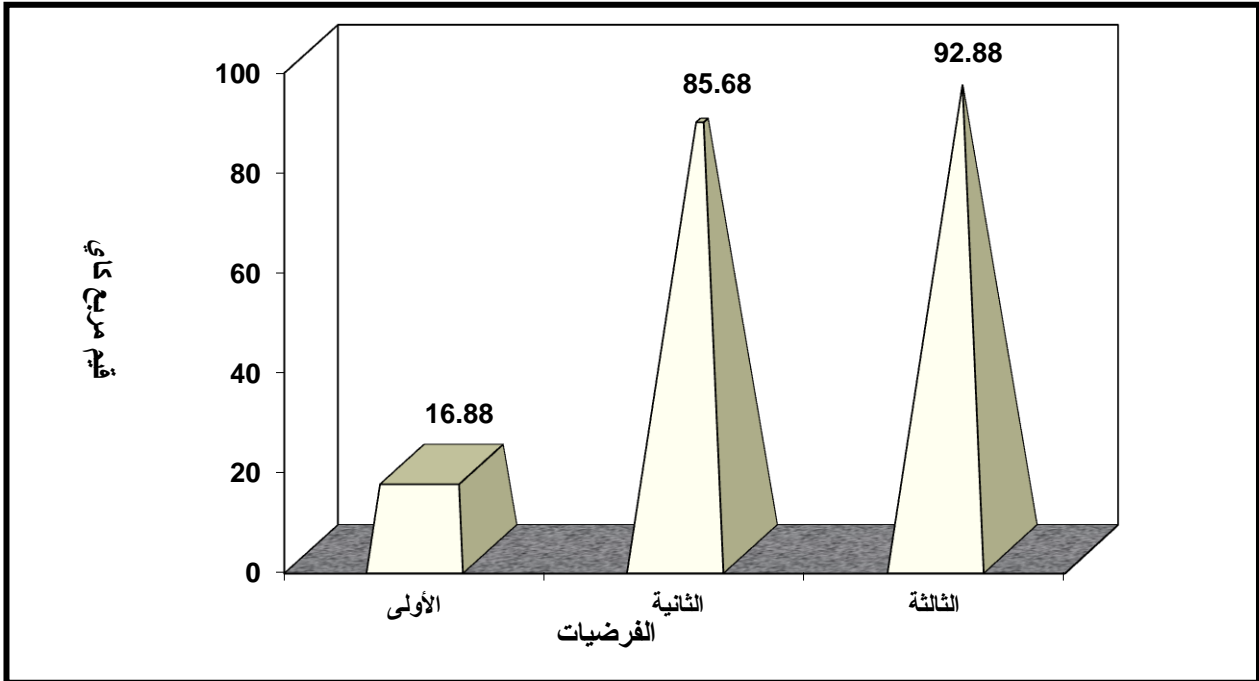
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية تقود إلى كفاءة البنوك التجارية	16.88
2	ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية	85.68
3	الإعتماد على التقنية الإلكترونية في عمل البنوك التجارية يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	92.88

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (92.88)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (85.68)، وأخيراً تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثالثة اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (16.88).

الخاتمة

تشمل:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

توصل الباحثون إلى النتائج الآتية:

1. إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي.
2. وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية.
3. استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة.
4. استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء.
5. تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
6. إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء.
7. إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.
8. كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات.

ثانياً : التوصيات أوصى الباحثون بالآتي:

1. إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات لتغيير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي.
2. إيصال المعلومات المحاسبية للمختصين لرفع فعالية الرقابة الداخلية.
3. استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية لتقليل الوقت والتكلفة.
4. استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية لرفع كفاءة وفعالية الأداء.
5. تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب لرفع جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
6. إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات لانتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء.
7. إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة للمساعدة في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي.
8. رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية ليساعد في تحديد حجم العينات.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة، بيئة أنظمة المعلومات بواسطة الحاسوب، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (عمان: شركة مطابع الخط، 1998م).
2. أحمد حلمي و اخرون، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: المناهج للنشر، 2015 م).
3. أحمد نور، تصميم و ادارة النظام المحاسبي (الاسكندرية: شباب الجامعة، 1998م)
4. آدم عبدالله، حوسبة النظم المحاسبية وأثرها على الإنتاج والإنتاجية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، غير منشورة، 2008 م).
5. أنس السيد، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحسابات (الكويت: مجلة العلوم الإدارية، العدد الرابع، المجلد الرابع عشر، 1983م).
6. ثناء القباني ، المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني (القاهرة: الدار الجامعية ، 2006 م) .
7. جبران بيروت: دار العلم للملايين، مسعود، الرائد معجم لغوي عصري (1985م).
8. حسن محمد ، دراسات في المراجعة (القاهرة: مطبعة السعادة ، 1990 م) .
9. زيادة عبدالكريم، عبدالرحيم البشتيني، المدخل الى علم الحاسوب (عمان: دار الصفا، 1998م).
10. ستيفن موسكوف، مارك سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات (الرياض: دار المريخ، 2005م).
11. سمير محمد، المبادئ الحديثة في المراجعة (القاهرة: جامعة الأزهر و 1983م).
12. السيد محمد، المبادئ الأساسية في الحسابات الإلكترونية (القاهرة: دار المعارف، 1981م).
13. طارق طه، التنظيم ، النظرية ، الهياكل ، التطبيقات (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة ، 2007م).
14. عباس الشافعي ، دراسات في المراجعة (القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون ، 1997 م) .
15. عبد الفتاح الصحن وأخرون ، حلول في مبادئ المحاسبة المالية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1989 م) .
16. عبد الفتاح الصحن ، د. عمر حسن ، دراسات في المحاسبة المالية (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002 م) .
17. عبد الفتاح الصحن وأخرون ، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007 م) .
18. عبداللطيف محمد، نظم المحاسبية (بنغازي: الدار الجامعية، 2000م).
19. عصام الدين محمد، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان (أدمرمان: غير منشورة ، 2005 م) .
20. عطا الله احمد ، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات (عمان: دار الراية ، 2009م).
21. علي يوسف، تحليل وتصميم نظم المعلومات (الإسكندرية: الخوارزم للنشر، 1998م).
22. عوف الكفراوي، الرقابة المالية – النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار الإنتصار للطباعة، 1998م).
23. غاري بيتر، ثقافة الكمبيوتر الوعي التطبيق البرمجة (القاهرة: الدار العربية، 1997م) .
24. فالتر ميجيس، روبرت ميجيس، الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني (الرياض: دار المريخ، 1995م) .
25. فياض حمزة، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد القرارات المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
26. الفين ارنيز، جيمس لوبك، المراجعة _ مدخل متكامل (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م) .
27. كمال الدين مصطفى الدهراوي، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2001م) .

28. كمال عبدالعزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة (عمان: دار وائل، 2004م).
29. محمد الفيومي، احمد حسين، تصميم وتشكيل نظم المعلومات المحاسبية (الإسكندرية: دار الإشعاع، 1998م).
30. محمد بلال واخرون، الحاسوب والبرمجيات الجاهزة (عمان: دار وائل، 1998م).
31. محمد سمير واخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1996م) .
32. محمد فيومي، أساسيات علم الحاسوب (القاهرة: دار الشباب، 1999م).
33. مطر محمد، المحاسبه المالية، (عمان: دار حنين، 2002م).
34. منصور حامد ، اساسيات المراجعة (الإسكندرية: مكتبة شباب الجامعة ، 1999م) .
35. نادر شعبان، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني (الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية ، 2006م) .
36. وليم توماس، إمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق (الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م).
37. يحيى حسين ، جمعة شهاب الدين ، أصول المراجعة (القاهرة: دار الفاروق ، 1997م) .
38. يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية (غزة : الدار الجامعية ، 2002م) .
39. يوسف محمود ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مؤسسة الوراق ، 2009م) .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. يسرا محمد النور احمد ، دور التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية في الرقابة الداخلية، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011 م).
2. أسامة عثمان عبدالرحمن الرفاعي واخرون ، أثر لالنظمة المحاسبية الالكترونية على عملية ونظام الرقابة الداخلية (الخرطوم : 2010م).
3. فضل محمد، أثر إستخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة، غير منشورة، 2009م).
4. عائشة عباس، أثر إستخدام الحاسوب على تحسين كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2007م).
5. ناصر عبدالعزيز، أثر إستخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2007م).
6. عثمان الفاضل ، نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشورة ، 2007م).
7. خالد سليمان، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فعالية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات بالسودان (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2005م).

8. ربيع سلامة، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، 2004م).
9. رحاب عبدالغفار، المشاكل الفنية لإستخدام الحاسب الألي في النظام المحاسبي (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2004م).
10. جهاد الدين بدر، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة، غير منشورة، 2004م).

ثالثاً : الكتب الإنجليزية

Galba's M.J(a guide for preparing s/w project management plans) IEEE computer society press California 1996 p 123

رابعاً : المواقع الإلكترونية

WWW.fibsudan.com

www.alnilebank.com

www.fcbsudan.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع : إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإجراء بحث تكميلي بعنوان: (أثر إستخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة) ، للحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل ، ونرجو من سيادتكم ملء الاستبانة للاستفادة من خبراتكم العلمية والعملية والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بوضوح وشفافية ، علماً بأن البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم فائق الشكر والتقدير ،،

الباحثون:

1. سعود عبدالمحسن ابايزيد احمد
2. صلاح الدين نجيب نورالدين سرير
3. عصام ابو قرجة ادريس التوم
4. محمد حيدر دفع الله العركي
5. محمد محمود صالح محمود

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة.

1/ العمر

<input type="checkbox"/>	30 سنة فأقل	<input type="checkbox"/>	31 - 40 سنة	<input type="checkbox"/>	41-50 سنة
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>	

2/ المؤهل العلمي

<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم عالي	<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>	دكتوراه	<input type="checkbox"/>	أخرى
--------------------------	-----------	--------------------------	------------	--------------------------	---------	--------------------------	---------	--------------------------	------

3/ التخصص العلمي

<input type="checkbox"/>	محاسبة وتمويل	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال	<input type="checkbox"/>	تكاليف ومحاسبة إدارية	<input type="checkbox"/>	دراسات مصرفية ومالية	<input type="checkbox"/>	نظم معلومات	<input type="checkbox"/>	أخرى
--------------------------	---------------	--------------------------	-------------	--------------------------	-----------------------	--------------------------	----------------------	--------------------------	-------------	--------------------------	------

4/ المؤهل المهني

<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	<input type="checkbox"/>	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	<input type="checkbox"/>	أخرى
--------------------------	--------------------------------------	--------------------------	------------------------------------	--------------------------	---------------------------------------	--------------------------	--------------------------------------	--------------------------	------

5/ المركز الوظيفي

<input type="checkbox"/>	مدير عام	<input type="checkbox"/>	مدير إداري	<input type="checkbox"/>	مدير مالي
<input type="checkbox"/>	مراجع خارجي	<input type="checkbox"/>	محاسب مالي	<input type="checkbox"/>	مراجع داخلي
<input type="checkbox"/>	محاسب تكاليف	<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	

6/ سنوات الخبرة

<input type="checkbox"/>	5 سنوات فأقل	<input type="checkbox"/>	من 6 - 10 سنوات	<input type="checkbox"/>	من 11-15 سنة
<input type="checkbox"/>	من 16 - 20 سنة	<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة	<input type="checkbox"/>	

القسم الثاني: عبارات الاستبانة

ارجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة الذي يناسبك:
الفرضية الاولى : إستخدام الحاسوب يؤثر على كفاءة الرقابة الداخلية .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					1.إستخدام الحاسب الالكتروني في تشغيل ومعالجة البيانات يؤدي الى تغير طبيعة ومقومات النظام المحاسبي
					2.وصول المعلومات المحاسبية لغير المختصين يضعف من فعالية الرقابة الداخلية
					3.استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية يؤدي الى تقليل الوقت والتكلفة
					4. استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لأنظمة الرقابة الداخلية يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية الأداء
					5. تدريب العاملين بالنظام المحاسبي المحوسب يؤدي الى جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية

الفرضية الثانية : تستطيع أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة الحد من مخاطر استخدام الأنظمة الإلكترونية .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
					1. يؤدي اتباع أساليب الرقابة المنتظمة الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
					2. إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي الى انتاج مخرجات تتسم بالموضوعية والثقة بالإضافة الى تقليل الأخطاء
					3. إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة تساعد في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي
					4. توافر نظام رقابة داخلي سيناسب التطور الإلكتروني وتوفير الحماية من الإختراق والأشخاص الغير مصرح لهم يؤدي الى كفاءة الرقابة الداخلية
					5. لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة الرقابة الداخلية

الفرضية الثالثة : كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر في حجم العينات ، ويؤدي الى تقليل تكلفة المراجعة بشكل عام .

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
					1. نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من اختبارات المراجعة
					2. ضعف نظام الرقابة الداخلية أو قصورها يزيد من تكلفة المراجعة
					3. كفاءة نظام الرقابة الداخلية يساعد في تحديد حجم العينات
					4. وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة عالية لا يعني عدم الحاجة لفحص عينة المراجعة
					5. كلما زادت ثقة المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المحوسب كلما قلت الإختبارات